



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

أثر معلومات التكنولوجيا على أداء البنوك الجزائرية

تحت إشراف:

-د. يحيياوي لخضر

من اعداد الطلبة :

-قاسمي نذير

-بن عائشة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/././.

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. حولية يحيي
مشرفا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. يحيياوي لخضر
مناقشا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. علي دحمان

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

شكر و تقدير

في بداية الأمر أريد أن أشكر كل أصدقائي و زملائي الذين
خاضوا معنا هذه التجربة الأساتذة الأفاضل الذين رافقونا و أصبحوا
أعضاء من عائلتنا الجامعية الكبيرة

كل شكر أصدقائي و زملائي الذين كانوا سندا قويا في مشوارنا
الدراسي

تمنيتي للتوفيق لكل من ساعدني في حياتي.

وبدون أن ننسى أ.يحياوي لخضر الغني عن التعريف .

إهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

وصلاة وسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد عليه أفضل صلوات و سلام

الى عائلتي الصغيرة و متواضع

التي لا طالما و قفوا معي في أشد أيامي صعوبة

و الى رفقاء دربي و كل من ساعدني في قيام بهذا العمل

شكرا جزيلا على كل شيء

بن عائشة محمد

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله و شكر لله على ما أنعم علينا و لولاه ما حققنا أهدافنا
أقدم شكري و ثمرة عملي لكل من أبي و أمي و أخي اللذان بذلا
أقصى ما يمكنهما من أجل أن أصل أنا الى ما أنا عليه اليوم
و كل زملاء و رفقاء الدرب شكرا .

نذير قاسيمي

ملخص :

لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات أنظمة العالمية في التطور في شتى المجالات ولا ننسى مساهمتها في ترقية شتى القطاعات و من بين القطاعات الذي نركز عليه ألا و هو القطاع المصرفي الذي شهد تطورات عملاقة من أجل الوصول دائماً الى مستوى المثالي للأداء "العاملين او الموظفين" و حتى لتحقيق رضا الأمتل من طرف المتعاملين أو الزبائن ، حيث كانت تسعى لتسهيل المعاملات و تقديم خدمات أسرع وأسهل عن سابق عهد كانت فيه حيث قامت بتوفير مجال تجارة جديد ألا و هو تجارة الالكترونية الذي ساعد هذا الأخير على تغيير هيكلها التنظيمي للمصارف ، و إتباع قنوات الكترونية كـ"الهواتف و صراف الآلي ، المتفزة الرقمية ، و الانترنت.

*كلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا لاتصال ،الأداء البنكي.

Abstract:

Information technology has helped global systems develop in various fields, and we do not forget its contribution to the promotion of various sectors, and among the sector that we focus on is the banking sector, which has witnessed giant developments in order to always reach the ideal level of performance "workers or employees" and even to achieve Optimal satisfaction on the part of customers or customers, as it was seeking to facilitate transactions and provide faster and easier services than it was in the past, as it provided a new field of commerce, namely electronic commerce, which helped the latter to change its organizational structure for banks, and to follow electronic channels such as Telephones, automated teller machines, digital television, and the Internet

*Keywords: information and communication technology, banking performance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر
	مقدمة
1	الفصل الأول: أساسيات حول تكنولوجيا المعلومات و البنوك الجزائرية
2	تمهيد
3	المبحث الأول :تكنولوجيا المعلومات و نظام المعلومات
3	المطلب الأول : مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات و مصطلحات ذات علاقة
3	فرع الأول مفهوم تكنولوجيا
3	فرع الثاني مفهوم المعلومات
4	فرع الثالث علاقة تكنولوجيا المعلومات بالنظام المعلومات
7	مطلب الثاني : تكنولوجيا المعلومات"خصائص و أهميتها
7	فرع الأول :خصائص التكنولوجيا المعلومات
8	فرع الثاني :أهمية تكنولوجيا المعلومات
9	مطلب الثالث: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات، و وظائفها.
9	فرع الأول: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات
11	فرع الثاني: وظائف تكنولوجيا المعلومات
12	المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك.
12	المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك الجزائرية
12	فرع الأول: بنك المركزي

12	فرع الثاني: البنوك التجارية
13	فرع الثالث: البنوك إسلامية
13	فرع رابع: البنوك المتخصصة
14	المطلب الثاني : وظائف و أهداف و خصائص البنوك الجزائرية
14	فرع الأول :خصائص البنوك الجزائرية
15	فرع الثاني: أهداف البنوك الجزائرية
16	فرع الثالث: وظائف البنوك الجزائرية
18	المطلب الثالث : تأثير التكنولوجيا المعلومات على فعالية و كفاءة الأنشطة البنوك
20	خاتمة الفصل الأول
21	فصل الثاني أثر استعمال تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية.
22	تمهيد
23	المبحث الأول: واقع البنوك الجزائرية
23	مطلب الأول: مراحل تطور نظام المصرفي الجزائري لقد خضع النظام المصرفي
23	فرع الأول: أ_الفترة الاستعمارية.
23	فرع الثاني: ب_الفترة بعد الاستقلال .
26	فرع الثالث: ج_النظام المصرفي من مابين 1970 – 1988.
27	فرع الرابع: د_قانون النقد و القرض 90-10.
28	المطلب الثاني: تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر
28	فرع الأول: إستراتيجية الجزائر الإلكترونية
31	فرع الثاني: واقع التكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر
32	المطلب الثالث : واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

32	فرع الأول: مشروع تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
33	فرع الثاني: المشاكل المتعلقة بتطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
33	فرع الثالث: حلول و سبل تطبيق e-banking في الجزائر
34	فرع الرابع: أهمية الاعتماد علي الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
36	المبحث الثاني: تطور استعمال النظم المعلوماتية في البنوك الجزائرية
36	المطلب الأول : تطور وسائل الدفع في البنوك الجزائرية
36	فرع الأول : تطور الموزعات الآلية
37	فرع الثاني: تطور الأجهزة الطرفية
39	فرع الثالث: تطور بطاقات السحب و الدفع
44	المطلب الثاني : تقييم أنظمة الدفع في البنوك الجزائرية
44	فرع الأول: تقييم نظام RTGS
45	فرع الثاني: حصص و حجم العمليات لصالح الزبائن و مابين البنوك
46	فرع الثالث: تقييم المعاملات المتأتية من الأنظمة الخارجية
47	المطلب الثالث :أسباب تخلف أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية
50	خاتمة فصل الثاني.
51	خاتمة عامة
56-53	قائمة المراجع

صفحة	قائمة الأشكال
4	1
6	2
9	3
13	4

صفحة	قائمة الجداول
36	جدول 1
38	جدول 2
39	جدول 3
41	جدول 4
42	جدول 5
43	جدول 6
44	جدول 7
45	جدول 8
46	جدول 9

مقدمة

لقد شهد العالم تطورا نوعيا و كبيرا في تكنولوجيا المعلومات التي قامت بتغييرات قلبت كل الموازين في كل العالم و في مختلف المجالات، حيث أن هدفها الأساسي كان يكمن في تسهيل المعاملات و اختصار الوقت و حل المشاكل حيث تم تعريفها على أنها قطاع الأعمال يعتمد على الحوسبة و يتضمن الأجهزة و للاتصالات و البرمجيات و كل ما هو مرتبط بنقل المعلومات و إدارتها باختلاف أشكالها ، كما و تعد الانترنت جزءا من تكنولوجيا المعلومات، حيث أن هذه الأخيرة لعبة دورا هاما في النهوض بمختلف المؤسسات باختلاف قطاعاتها ، و من بين القطاعات الحساسة نذكر القطاع المصرفي الذي ساهمت في تطويره و تنويع خدماته و تقريب البنك قدر المستطاع مع المتعاملين أو زبائنها.

حيث أصبح تكنولوجيا المعلومات عنصرا مهما و مساعد في تحسين أداء المالي للبنوك أو المصارف، و تحسين خاصة الخدمات و من بينها الخدمات المصرفية ،حيث اصبحت المصارف تبذل جهدا كبيرا من اجل تكوين العاملين و إدخال هذه الأخيرة أو مواكبة تطورات العصر لجذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين و ضمان تحقيق أكبر مردودية. و انتهاج أسلوب "زبون اليوم يعود كل يوم".

حيث وجب على المصارف مواكبة التطورات الملمة بالعالم ككل و حتى بوضع خطط لمنافسة المؤسسات التي تسير في نفس مجال تخصصها بغض نظر سواء كانت تابعة للقطاع العام أم الخاص و عدم نسيان الهدف الأهم الذي يتمحور حول تلبية خدمات المتعاملين و تقديم الأفضل لهم و كسب أكبر عدد من الزبائن حيث هدف أي المؤسسة يتمحور حول الاستمرارية أولا و تضييم العائد ثانيا و كسب ثقة العميل ثالثا .

إشكالية البحث :

ساهمت تكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحاضر بالكثير من تطورات التي مست خصيصا القطاع الاقتصادي و جعل المعاملات سهلة و رقمه القطاع المصرفي لتسهيل الخدمات و تحقيق كفاءة فعالة في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية ، حيث أن القطاع المصرفي مر من المعاملات التقليدية الى الالكترونية .

و في هذا السياق و بناء على ما ذكر سابقا الإشكالية المطروحة :

–كيف تأثر تكنولوجيا المعلومات على أداء البنوك الجزائرية ؟

- أسئلة فرعية للبحث :

- في ما تكمن أهمية وحاجة الى تكنولوجيا المعلومات ؟
- فيما تشمل أهداف و خصائص تكنولوجيا المعلومات في جانب قطاع المصرفي؟
- مراحل التي مرت بها نظام المصرفي الجزائري و تطورات التي مر بها؟

فرضيات البحث :

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات العنصر فعال و مؤثر في أداء المصارف التي تسعى الى تحقيق أقصى درجات الرقي في الخدمات المصرفية المقدمة.
- تتمحور أهدافها نحو الرفع من مستوى أداء البنك من خلال جمع للمعلومات و تقديم مختلف خدمات مصرفية متنوع و تطوير سرعة و كفاءة العمليات.
- مر النظام المصرفي بالعديد من المراحل عرف العديد من مشاكل و تغييرات التي جعلته ما هو عليه اليوم.

أهداف البحث :

- يهدف هذا البحث لإرسال صورة عن كيف كان الهيكل مصرفي و كيف أصبح و تغييرات التي طرأت عليه و كيف كانت أو الدور الذي لعبته تكنولوجيا المعلومات في تأثير على أداء و مردودية المصارف باعتبار القطاع المصرفي قطاع حساس .

أهمية البحث :

- تتمركز أهمية هذا البحث في معرفة التغييرات التي أدخلتها تكنولوجيا المعلومات على البنوك الجزائرية و الأهداف التي كانت تسعى لتحقيقها و تطوير أدائها مع منح إحصائيات دقيقة للوضع الذي تمر به.

-دوافع اختيار البحث:

دوافع ذاتية:

- اهتمام بالتكنولوجيا كان دافعا لي الاختيار هذا المجال
- عمل مستقبلا في هذا المجال

دوافع موضوعية :

- أهمية تكنولوجيا في جانب البنوك.
- تغييرات الجوهرية التي طرأت على قطاع المصرفي .
- أهمية مستوى الأداء البنكي في تنمية الاقتصاد الوطني.
- مستوى الرقي الذي يمكن أن تصل إليه البنوك بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

منهج البحث :

منهج الوصفي من أجل وصف تغييرات و تطورات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات و النتائج التي تشمل في تطوير القطاع المصرفي الجزائري .

دراسات سابقة : لقد قمنا باستناد على العديد من الدراسات السابقة من أجل دعم البحث و منها

- دراسة (فهد بوزيد)2016، أثر تكنولوجيا على أثر استخدامات البنوك الجزائرية في ظل اتجاهات المصرفية الحديثة .

أهم هدف معرفة مختلف تفرعات للبنوك التجارية التغييرات التي طرأت عليها أهداف التي تسعى لتحقيقها في طور العصر الحديث.

أهم نتيجة دراسة تامة بالتطورات التي تم إضافتها من طرف تكنولوجيا المعلومات و أداء الخدمات المصرفية الفعال و سريع.

- دراسة (بوخاري خديجة 2019)، دور تكنولوجيا المعلومات في تطور أداء البنوك الجزائرية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR-وكالة بسكرة .

أهم هدف معرفة التطورات التي طرأت على البنوك الجزائرية و تغييرات الهيكلية .

أهم نتيجة دراسة حالة البنك Badr معرفة هيكل تنظيمي تقسيم العمل اهداف مرجوة .

- دراسة (سحنون خالد 2016)، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة : مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية.

أهم هدف معرفة مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك.

أهم نتيجة الوصول الى أن تكنولوجيا المعلومات تلعب دور في التأثير على مردودية البنوك و أدائها و جودة الخدمات المقدمة و سعي المستمر الى تطويرها على حسب ما يتطلب العصر.

-دراسة(بن زكور العونية 2019)،تكنولوجية المعلومات و دورها في تحسين الخدمات البنك الإسلامي - دراسة حالة بنك سلام الجزائري.

أهم هدف معرفة مدى أداء الذي تلعبه تكنولوجية المعلومات في التأثير على مردودية البنوك الإسلامية أهم نتيجة معرفة التغييرات التي حصلت للتعاملات التقليدي بين العميل و البنك انتقالات الى معاملات الالكترونية.

-دراسة (ميهوب سماح2013-2014)أثر تكنولوجية المعلومات و الاتصال على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية -حالة نشاط بنك عن بعد.

أهم هدف معرفة الأثر الذي تتركه تكنولوجية المعلومات و الاتصال على القطاع المصرفي و الإضافات و تغييرات في هيكل البنك مركزه على الأداء التجاري و المالي.

أهم نتيجة التطورات التي حدثت في مستويات الأداء و تغيير في هيكل المصرفي و رفع من سرعه معالجة العمليات المصرفية و خدمات المقدمة من طرف المصارف.

هيكل البحث :

قسما هذا البحث إلى فصلين حيث:

الفصل الأول: تحت عنوان أساسيات حول تكنولوجية المعلومات و البنوك الجزائرية حيث تم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول تم تقسيم الى ثلاثة مطالب تتمحور حول مفاهيم حول تكنولوجية المعلومات، نظم المعلومات، و علاقة تكنولوجية المعلومات بنظم المعلومات، و خصائص و وظائف و الأهمية، و قمنا بذكر مراحل تطور تكنولوجية المعلومات المبحث ثاني تضم مفاهيم وتعريفات حول البنوك و أهدافها و ووظائف كل بنك و حتى الخصائص و في النهاية مبحث تحدثنا عن تأثير التكنولوجيا المعلومات على فعالية و كفاءة الأنشطة البنوك .

الفصل الثاني: كان تحت عنوان أثر استعمال تكنولوجية المعلومات في البنوك الجزائرية .حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين كل مبحث يضم ثلاثة مطالب المبحث الأول ضم عناصر ممثلة في مراحل تطور نظام المصرفي الجزائري لقد خضع النظام المصرفي، تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ، أما المبحث الثاني تحت عنوان تطور استعمال النظم المعلوماتية في البنوك الجزائرية ، حيث ضم ما يلي : تطور وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، تقييم أنظمة الدفع في البنوك الجزائرية ، أسباب تخلف أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية.

الفصل الأول : أساسيات حول
تكنولوجية المعلومات و البنوك
الجزائرية.

تمهيد:

لقد شهد العالم تطور رهيبا في شتى المجالات و في حياتنا نحن البشر وكل الفضل يعود الى تكنولوجيا و الدور الذي تلعبه في مجال حياتنا اليومية و التي أصبح من أصعب استغناء عنها نظرا للتغيرات و التسهيلات التي قدمتها لنا و لا زالت تفعل.

فلم يؤثر شيء في طبيعة حياة الإنسان مثل ملى فعلت هذه الأخيرة .حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات ميزة اضافية ساعدة الإنسان على التطور و الوصول الى نتائج دقيقة في وقت قصير و دعونا لا ننسى مجال البنوك و عصر الذي أصبحنا نعيشه بتطور البنوك بسرعة خارقة حيث كان الزبائن يضطرون للذهاب للبنوك من أجل حصول على أموالهم الخاصة و تجارة بها أما الآن فيقومون بكل ذلك جالسين فقط في منازلهم دون حراك .

و بالاعتماد على ما سبق ذكره سوف نتناول في هذا الفصل الاطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات بمختلف أبعادها.

المبحث الأول :تكنولوجيا المعلومات و نظام المعلومات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات تحضي بقبول كبير و رضا فائق من طرفنا حيث تستخدم في البنوك و مصانع و المؤسسات و حتى في بيتك الخاص حيث أننا نلجأ إليها للحصول على المعلومات و المعطيات اللازمة من أجل قيام بالأعمال و أشغال و حتى كتابة أو وضع التقارير و ووضوح بيانات لأي شركة او منتج ما.

المطلب الأول : مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات و مصطلحات ذات علاقة.

1-1 مفهوم تكنولوجيا :

تعد كلمة التكنولوجيا من المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس و التأويل إذ يستخدمها البعض كمرادف للتقنية technique في حين يرى آخرون اختلافا واضحا بينهما و يرجع أصل التكنولوجيا الى اليونانية التي تتكون من مقطعين هما techno تعني التشغيل الصناعي و الثاني logos أي العلم أو المنهج لذا تكون بكلمة واحدة هي علم تشغيل صناعي .

و يعرف المعجم Webster التكنولوجيا بأنها اللغة التقنية، و العلم التطبيقي و الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلا عن كونها مجموعة الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس و رفاهيتهم. اما التقنية كما يوردها المعجم ذاته بأنها أسلوب او طريقة معالجة التفاصيل الفنية أو طريقة الانجاز غرض منشود .
و تعني أيضا التقنية بأسلوب إنتاج سلعة معينة أو أداء نشاط محدد. وتعرف أيضا بأنها التركيبة المناسبة من المخرجات أو منتوجات التكنولوجيا لتحقيق أهداف إنتاجية محددة او المعرفة المتجسدة في الواقع المادي لتحقيق اهداف معينة . أما التكنولوجيا فتعني بتطبيق المعرفة العلمية لتصنيع منتوجات معينة .¹

2-1 مفهوم المعلومات :

تعرف المعلومات على أنها عبارة عن ترجمة للبيانات مجموعة من الحقائق _قياسات أو معطيات تأخذ شكل صورة حرف رقم أو شكل و معالجتها و التي يمكن تخزينها معالجتها استرجاعها و تشكيلها .

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من البيانات المنظمة و المنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنا خاص وتركيبية متجانسة من الأفكار و المفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة و الوصول الى المعرفة و استكشافها.²
و تعرف أيضا بأنها مجموعة حقائق و بيانات مشتقة من دراسة و تجربة شخصية و عملية بحيث تجعل شخص أكثر معرفة و يتم تقييمها و تنميتها على أساس الإبداع و المعرفة.³

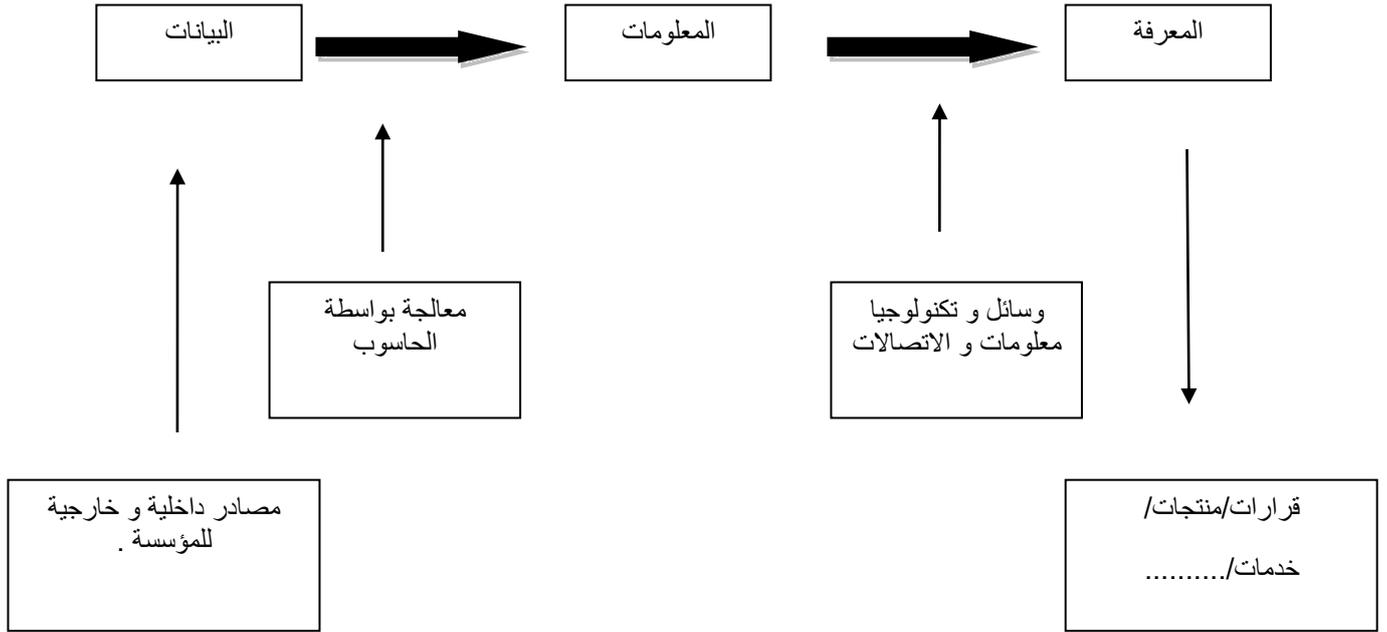
1 -محمد صيرفي،ادارة تكنولوجيا معلومات ،دار فكر الجامعي ،30ش سوتير ازاريطة-اسكندرية،طبعة الأولى 2009
صفحة 13.

2- زرزار عياشي و غيادة كريمة، استخدامات تكنولوجيا المعلومات و اتصال "في مؤسسة اقتصادية و دورها في دعم
ميزة تنافسية"، دار صفاء لنشر و توزيع -عمان.طبعة أولى 1437هـ/2016م صفحة 17.

3- زرزار عياشي و غيادة كريمة، مرجع سبق ذكره.ص.17.

و من خلال تعاريف السابقة نلاحظ أن مصطلح المعلومات مرتبط أساسا بمصطلح بيانات من جهة و بمصطلح المعرفة من جهة فاولى هي عبارة عن مادة خام للحصول على المعلومات أما المعرفة فهي حصيللة مهمة و نهائية لاستخدام و استثمار المعلومات .

كما يوضح الشكل رقم (1):



مصدر إبراهيم قنديلجي و علاء الدين عبد القادر الجناي. مرجع سبق ذكره ص37.

1-3 علاقة تكنولوجيا المعلومات بالنظام المعلومات :

أورد " Hayes " تعريفا يقول من خلاله أن "تكنولوجيا المعلومات هي الإطار الذي يضم علم الحاسوب الموظف لصالح نظم المعلومات، والشبكات، والاتصالات، و تطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الإنساني للمنظمة."

وبنفس الاتجاه ويؤكد *Turban* على أن تكنولوجيا المعلومات هي الجانب التكنولوجي من نظام المعلومات والذي يمثل المكونات المادية، البرمجيات، قواعد البيانات، والشبكات و الوسائط الأخرى.¹

وفي كثير من الأحيان يستخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات بشكل متبادل مع نظام المعلومات IS أو يمكن استخدامه بشكل واسع لوصف مجموعة من نظم المعلومات وكثير ممن يخلط بين (IS) و (IT) في حين أن مصطلح (IS) أوسع من (IT)

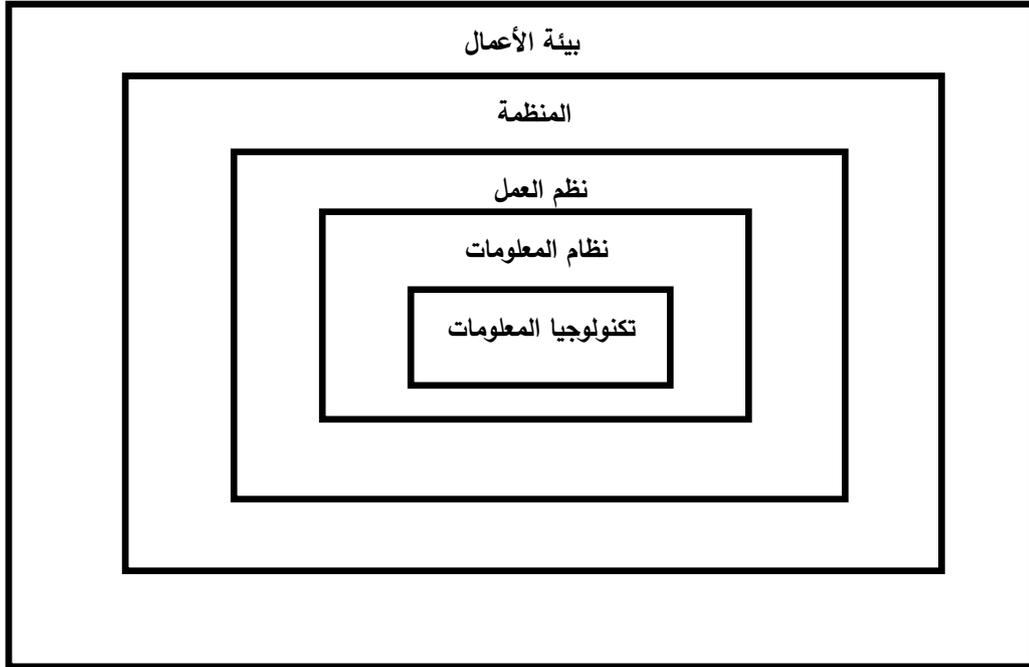
1- زرزار عياشي و غيادة كريمة، مرجع سبق ذكره ص21.

أما الطائي فيرى تكنولوجيا المعلومات " تمثيل للجانب التكنولوجي لنظام المعلومات كما تستخدم كبديل لها في أحيان أخرى فبينما اعتمدت مهمة معالجة البيانات و خزن المعلومات و تحديثها و استرجاعها و توصيلها إلى المستفيدين على الأساليب اليدوية لفترات طويلة من الزمن و التي أثبتت محدوديتها وعجزها عن انجاز هذه المهمة على النحو المطلوب خاصة بعد الازدياد الهائل في حجم ونوع البيانات و بات الوضع يحتم ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطبيقات نظام المعلومات

وبهذا الصدد يشير alter إلى أن نظام المعلومات ما هو إلا نظام للعمل يستخدم تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المعلومات أو نقلها أو تخزينها أو استرجاعها أو عرضها وهذه المعلومات تستخدمها أنظمة العمل التي تدعمها نظم المعلومات و تتألف المنظمات من أنظمة العمل المترابطة والتي تتنافس في بيئة الأعمال فقد ميز Lucey بينهما من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في نظم المعلومات ويعطي ثلاث مناطق رئيسة لنظم المعلومات تكون المحور الأساس لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. أما Meclean فيرى أن نظم المعلومات تختلف عن تكنولوجيا المعلومات فالأولى تضم مدخلات وعمليات ومخرجات في حين أن الثانية تتضمن مراجعة الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات.¹

1- سحنون خالد، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة: مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية، مذكرة دكتوراة، جامعة تلمسان، 2015/2016، ص32-33.

وبحسب التعاريف السابقة فتكنولوجيا المعلومات ما هي إلا جزء من نظام أوسع ويشمل ألا وهو نظام المعلومات و الشكل رقم 1-1 يوضح ذلك :



Source: Alter, Steven, "Information System: A Management perspective", 3rd Ed, Addison-Wesley, New York U.S.A 1999 p¹ .

1- مرجع سبق ذكره ص33.

مطلب الثاني : تكنولوجيا المعلومات "خصائص و أهميتها :

1-1 خصائص التكنولوجيا المعلومات :

- علم مستقل له أصواته و أهدافه و نظرياته.
- علم تطبيقي يسعى لتطبيق المعرفة.
- التكنولوجيا عملية تمس حياة الناس .
- عملية تشمل المدخلات .عمليات و مداخلات .
- عملية تشمل لجميع العمليات الخاصة بالتصميم و التطوير و الادارة .
- عملية الديناميكية -حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات.
- التكنولوجيا هدفها الوصول الى حل المشكلات ¹.
- خاصية التمييع و السيولة فالمعلومات ذات قدرة هائلة على تشكيل (اعادة صياغة) فعلى سبيل المثال يمكن تمثيل معلومات نفسها في صورة قوائم او أشكال بيانية أو رسوم متحركة او أصوات ناطقة .
- سهولة النسخ حيث يستطيع المستقبل المعلومة نسخ ما يتلقاه من المعلومات بوسائل يسيرة للغاية و يشكل ذلك عقبة كبيرة أمام تشريعات الملكية الخاصة للمعلومات.
- قابلية نقلها عبر مسارات محددة (انتقال الموجه) أو بثها على مشاع لمن يرغب في استقبالها.
- يشوب معظم المعلومات درجة من عدم اليقين، إذ لا يمكن الحكم إلا على قدر ضئيل منها بأنه قاطع بصفة نهائية.
- إمكان استنتاج معلومات صحيحة من معلومات غير صحيحة أو مشوشة.²

1 - مرجع سبق ذكره ص18-19.

2- ماهر عودة شمالية، محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، تكنولوجيا إعلام و اتصال، دار إعصار علمي لنشر و توزيع.عمان، طبعة عربية أولى.2015-1436.ص12-13.

1-2 أهمية تكنولوجيا المعلومات:

أن للمعلومات دورها الذي لا يمكن إنكاره في كل نواحي النشاط فهي أساسية للبحث العلمي و هي التي تشكل خلفية ملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة و هي عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية في حياة أي فرد و هي بالإضافة الى هذا كله هي مورد ضروري للصناعة و التنمية و الشؤون الإدارية و الاقتصادية و العسكرية و السياسية .

ولذلك يصدق القول من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى.

أن الحاجة الكبيرة في كل أوجه النشاط في كل المجالات ان ناس يطلبون معلومات المناسبة و الدقيقة و الموثوق فيها و الحديثة و متاحة بالسرعة .فالطبيب يحتاج الى معلومات جديدة و اضافية و حديثة تساعده في التأكد من أنه يعالج مرضاه بطريقة أكثر فعالية من الطرق القديمة . كما أن القاضي يحتاج الى المعلومات التي تساعده على معرفة آخر القوانين و القضايا و حالات المشابهة لها .

- و يحتاج المهندس الى معلومات حديثة حتى لا يضيع وقته و جهده و ماله في اختراع أشياء اخترع من قبل كما يحتاج رجال الأعمال و المديرون المشاريع و المشروعات الى معلومات جديدة حتى يتأكدوا أن شركاتهم و مشاريعهم تدار بأسلوب رشيد يساعد في تحقيق الأهداف .¹

تشكل المعلومات دورا حيويا في حياة الأفراد و المجتمعات. فهي عنصر لا غنى عنه في أي نشاط نمارسه. فهي المادة الخام للبحوث العلمية .و المحك الرئيسي لاتخاذ القرارات الصحيحة . و من يملك المعلومات الصحيحة. في الوقت المناسب .يملك عناصر قوة و السيطرة في العالم متغير يعتمد على العلم في كل شيء، و لا يسمح بالارتجال و العشوائية.

و يتجلى صراع الإنسان من أجل من اجل حاضره و مستقبله في حاجاته الدائمة الى اتخاذ القرارات السليمة و تتوقف صحة القرارات على مدى توافر المعلومات المتصلة بالمشكلة المطروحة ومن هنا يكمن الدافع الأساسي وراء حرص الإنسان على تجميع المعلومات المرتبطة بالانجازات السابقة و أهمية تنظيمها².

1- ماهر عودة شمالية، محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، تكنولوجيا إعلام و اتصال، دار إعصار علمي لنشر و توزيع. عمان - طبعة عربية أولى . 2015-1436. ص13-14.

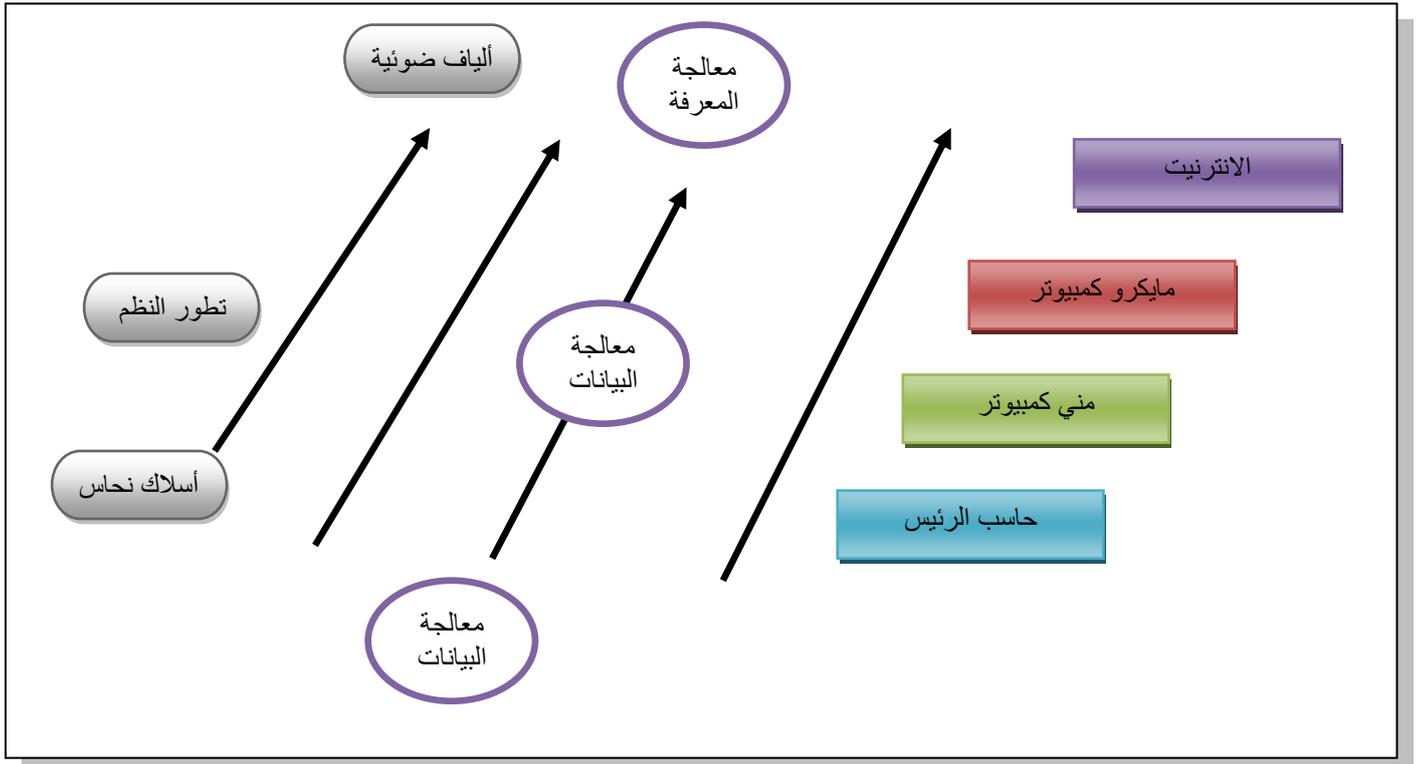
2- حسن عماد مكاي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، دار مصرفية اللبنانية، طبعة أولى 1413/1993. طبعة الثانية 1997/1418 ص27-28.

مطلب الثالث: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات, و وظائفها:

1-1 مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات :

لقد بات التسابق نحو استخدام التقنية الحديثة ظاهرة تتميز المنظمات الإدارية الحديثة في سعيها نحو تحقيق أعلى مستويات الأداء وبأسرع كيفية ممكنة. فلقد استطاعت تكنولوجيا المعلومات أن تخلق انسجاما فنيا واقتصاديا بين القطاعات التصنيعية من جهة والقطاعات الخدمية من جهة أخرى وذلك من خلال التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات، وهناك من يشير إلى أن العالم قد قطع شوطا كبيرا في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وعملت الدول بالتعاون والتنسيق المشترك فيما بينها على تنظيم هذه التكنولوجيا فأصبح الانترنت ووسائل المعلومات والاتصالات الأخرى عاملا حاسما ومؤثرا في اقتصاديات العالم ويشكل تحديا كبيرا للزبائن، تحاول المنظمات الإفادة منه في تقديم الخدمات الالكترونية إلى زبائنهم لإشباع حاجاتهم وتحقيق الرضا لديهم والزيادة في المنافسة، فظهور الكثير من التطورات في تقنية الحاسبات وفي تطبيق البرمجيات وشبكات الاتصال والتي يستخدمها المستفيد النهائي والتي بإمكانها أن توفر له التقارير والكشوفات المالية بالدقة والسرعة المطلوبة.¹

ويوضح الشكل (1-2) المراحل المختلفة لتطور مكونات تكنولوجيا المعلومات



Source: Daft, R.L "Organization Theory and Design ", 7th Ed.

Southwestern College Publishing, U.S.A, New York: 2001 p. 120

1- سحنون خالد، مرجع سبق ذكره ص 45.

ومن ملاحظة الشكل نجد أن معطيات الثورة المعلوماتية هي في تطور متزايد فالحواسيب أصبحت مع مرور الوقت اصغر حجما وأكثر قدرة واقل تكلفة وعلى صعيد البرامج والتطبيقات فإنه تتوفر أعداد كبيرة من البرامج التي تستطيع القيام بأية عملية منطقية وفي أي حقل من الحقول أما على صعيد نقل المعلومات فلقد أدى انتشار الكمبيوتر والأجهزة المتطورة في أنحاء العالم جميعها إلى تسهيل نقل الصوت والصورة والنص مجتمعة والتي كانت مستحيلة بواسطة ما يعرف بالوسائط المتعددة والاتصالات الحديثة وخاصة الرقمية منها.

التي تتمثل في منظومة الأقمار الاصطناعية التي تدور فوق كل بقاع العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن Daft قد تناول تطور أنظمة المعلومات داخل المنظمة حيث أشار إلى إن هذا التطور قد مر بمراحل الآتية:

أ- المرحلة الأولى: حيث كانت الاستخدامات الأولية تستند إلى كفاءة غرفة الماكينة أي أن الأعمال يمكن أن تنجز بشكل أكثر كفاءة باستخدام تقنية الحاسوب حيث كانت القيمة هي تقليل تكاليف العمل من خلال تولي الحاسبات أداء بعض المهام وأصبحت تلك النظم تعرف بنظم معالجة المعاملات ويرمز لها باختصار (*Transaction Processing System TPS*) وهي تؤتمت المعاملات اليومية للمنظمة مثل إيداع الصكوك في البنوك.

ب- المرحلة الثانية: أصبحت التقنية موردا للعمل من خلال استعمال نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرار، حيث كانت لدى المدراء أدوات لتحسين أداء الأقسام وأداء المنظمة بشكل عام فعندما تراكمت قواعد بدأ المدراء بتصور طرائق يمكن للحاسوب أن يساعدهم على صنع قرارات معينة من (*TPS*) البيانات من خلال استعمال البيانات بالصورة الملخصة لها. ونظام المعلومات الإدارية يوفر تقارير معلوماتية مصممة لمساعدة المدراء على صنع القرارات. أما نظام دعم القرار فهو نظام يتيح للمدراء قدرة استعادة المعلومات ومعالجتها وعرضها ضمن قواعد بيانات متكاملة وصولا إلى صنع قرارات معينة

ج- المرحلة الثالثة: أصبحت تقنية المعلومات سلاحا استراتيجيا من خلال تطبيقها الداخلية المتمثلة بالانترنت وإعادة تصميم تدفق العمل وتطبيقها الخارجية المتمثلة بالتبادل الإلكتروني للبيانات والتجارة الإلكترونية وهيكلية شبكات العمل.¹

1- سحنون خالد، مرجع سبق ذكره ص.46.

2- وظائف تكنولوجيا المعلومات :

إن لتكنولوجيا المعلومات عدد من الوظائف الرئيسية هي :

أ- جمع المعلومات: حيث تعد هذه الوظيفة هي الأولى التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات من خلال تكديس المعلومات وتجميعها التي سيتم التعامل معها لاحقا لأغراض معينة سواء للفرد أو المنظمة.

ب- المعالجة: ويعد النشاط الأكثر ارتباطا مع الحاسوب. إن المعالجة عادة هي الغاية التي من أجلها يشتري الأفراد أو المنظمات الحواسيب, وأن وظيفة المعالجة تتضمن تحويل جميع أشكال البيانات أو المعلومات وتحليلها و حساباتها وتركيبها. وتشمل المعالجة على عدة عمليات وهي كالآتي :

-معالجة المعلومات :وهي تحويل أي نوع من المعلومات إلى أشكال مختلفة أكثر تفصيلا وتنوعا ودقة حيث تكون المعلومة النهائية واضحة وهادفة.

-معالجة الكلمات والوثائق المستندة إلى النص بما في ذلك التقارير والأخبار والمراسلات، أن نظم معالجة الكلمات تتيح الأفراد إدخال البيانات والصور في الحاسوب وتحويلها إلى أشكال مفيدة وجذابة.

-معالجة الصورة: تحويل المعلومات البصرية المرئية والمنتجات والرسوم والصور إلى شكل يمكن إدارته ضمن الحاسوب أو تحويله بين الأفراد والحواسيب الأخرى.

-وهي نقل المعلومات الصوتية وتحويلها. إذ شهدت هذه المعالجة تطورا نوعيا فقد وجدت نظما تسمح للأفراد بالتحدث مباشرة إلى نظام الحاسوب لتوجيهه لاتخاذ إجراءات محددة.

ج- توليد المعلومات :تستخدم تكنولوجيا المعلومات غالبا لتوليد المعلومات من خلال المعالجة، إن توليد المعلومات يشير إلى تنظيم البيانات والمعلومات بشكل مفيد سواء كان ذلك بشكل الإعداد أو المتون أو الصوت أو الصورة المرئية وأحيانا إعادة توليد المعلومات بشكلها الأصلي وفي أحيان أخرى يجري توليد شكل جديد.¹

1 - سحنون خالد، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة :مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية،مذكرة دكتوراه،جامعة تلمسان 2016/2015ص 49-50.

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك.

تعتبر البنوك مؤسسات تلعب دور وسيط مالي بين أصحاب العجز (مجموعة من الأشخاص الذين يحتاجون للأموال من أجل استثمارها) و أصحاب الفائض (أشخاص لديهم فائض من الأموال و يسعون لتنميتها).

مطلب 1: مفاهيم حول البنوك الجزائرية

1-1 بنك المركزي: له دور هام جدا حيث يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة و يراقب أعمال بنوك التجارية و يقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة و يحتفظ بالحسابات لها و يسهل جميع العمليات المصرفية .¹

كما يعد البنك المركزي central Bank في الكثير من الدول بمثابة منظم للنشاطات الوحدات المصرفية العاملة بها بهدف تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية. لذا يطلق عليه بنك البنوك أو بنك الدولة باعتباره مملوك للحكومة في معظم بلاد العالم أما تلك البلاد التي لا تملك حكومتها بنوكها المركزية فتخضعها للرقابة صارمة².

1-2 البنوك التجارية : هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد و هيئات تحت الطلب او لأجل ثم تستخدم في منح القروض.³

كما تم تعريف البنوك التجارية على أنها المؤسسات المالية النقدية او البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات و السلطات العمومية . و يتيح لها ذلك قدرة على انشاء نوع خاص من النقود هي النقود الودائع ، أن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لا يعني أنها الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي أشرنا إليه أعلاه، و تسمى المؤسسات المالية النقدية أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع⁴.

1- محمد شكري قسط ، إدارة الحديثة للبنوك التجارية، دار تعليم الجامعي 2017 ،ص 103.

2- طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و انترنت، دار جامعة جديدة 2007، ص 212 .

3- مرجع سبق ذكره ص 7.

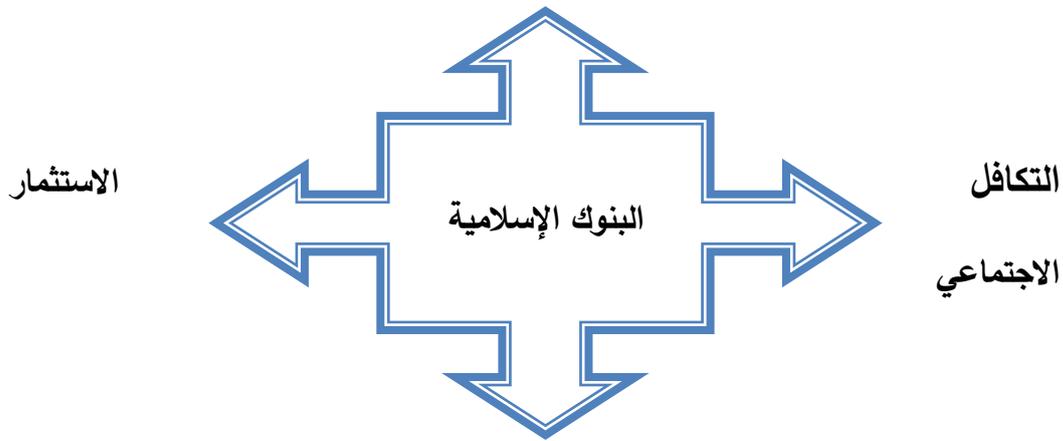
4- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان مطبوعات الجامعية ساحة المركزية بن عكنون -جزائر، 2007، طبعة 6 ص 12.

1-3 البنوك الإسلامية :

تقوم بالقبول الودائع تحت طلب و الودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال. حيث أن البنوك التجارية تعتبر فوائد أساس التعامل. في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها.¹

البنوك الإسلامية هي تلك البنوك التي تعمل وفقا لآلية مصرفية تحدد إطارها الفلسفة الإسلامية.

اجتناب الربا



منهج التعامل العام

شكل 5-12: الاطار المحدد لآليات عمل البنوك الإسلامية.

1-4 البنوك المتخصصة "الغير تجارية": هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بالوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تخصص فيها على مواردها الذاتية و لا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن جميع الودائع لا يمثل واحدا ما أغراضها بل يجب ملاحظة.²

1- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع-عمان. 2015 طبعة الأولى 2016-

1437.ص.73.

2-مرجع سبق ذكره.ص.76.

المطلب الثاني : وظائف و أهداف و خصائص البنوك الجزائرية :

1-1 خصائص البنوك الجزائرية :

بالنسبة للبنوك تجارية :

-ان المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع،أي كان نوع الوديعة فان المودع يعتبر دائنا و المصرف مدينا ، مع ذلك فأن المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها، أن يحتفظون بودائعهم بصورة الودائع جارية التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك ، و يترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية .

-تتميز بالخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة ن و الودائع الجارية الجديدة بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا، و تستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك و ينجم عن ذلك ان جزءا مهما من الودائع المصارف التجارية يتداول كنقود.

-تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصرا رئيسيا من مصادر أموالها، و تتصف هذه الودائع بالقابلية السحب الفوري دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى الجزء الأكبر من المصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب ،ويترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة الى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى ن مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و حرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لجودتها و الربحية.¹

بالنسبة لبنك المركزي :

-الاستقلالية.

-تحقيق مصالح الدولة.

-هو المؤسسة المالية الوحيدة التي تتحكم في المعروض النقدي بوجه عام.

-له حق تأثير على نشاطات و تحركات البنوك التجارية

1- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع-عمان.2015 طبعة الأولى 2016-1437ص138-139.

بالنسبة للبنوك الإسلامية :

-تعزيز تحصيل الضرائب، حيث قد يحدث تأثير مماثل عندما تدفع البنوك بقدراتها الرسوم الجمركية ، و رسوم الإنتاج الى الدولة نيابة عن عمليات المشاركة ،وذلك قد يعمل على تقليل امكانية التهرب الضريبي .

-القدرة على التكيف مع الأنظمة المالية و النقدية من قبل الدولة، حيث يمكن للبنوك الإسلامية فقط دون غيرها المتاجرة في الأصول و السلع و خدمات.

-تميز البنوك الإسلامية بأنها توجد في وضع مؤسسي أفضل من البنوك التقليدية و ذلك من أجل المساعدة تنمية مجتمعاتهم.

-تمنح الاستثمارات المصرفية الإسلامية لتمويل عمليات، من حيث أنواع الأنشطة و المدة و أيضا القيمة.¹

بالنسبة للبنوك متخصصة :

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات لائتمان المتوسط و طويل لأجل في نشاط الاقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية و الزراعية و الصناعية.أو قد يرجع التخصص الى مقابلة حاجات ائتمانية من خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار و الأعمال .

و تعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة على مواردها الذاتية (رأس مال الاحتياطات و مخصصات البنك) أيضا على الموارد خارجية أي غير ذاتية.²

1-2 أهداف البنوك الجزائرية :

- **الربحية profitability**: تسعى ادارة المصارف دائما الى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف إذ ان المعيار الأساسي لمدى كفاءة الادارة ، هو حجم الأرباح التي تحققها فإذا حققت الادارة أرباحا أكثر، فان ذلك يعني أنها أكف من غيرها، كما وان الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

¹ ابتسام مهران، خصائص بنوك نقلا عن موقع almrsal.com 03مارس2021 16:13

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع-عمان.2015 طبعة الأولى 2016-1437 ص76.

وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي ان تكون إيراداته أكبر من التكاليف، و تشمل إيرادات المصرف البنود التالية :

-الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.

-العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.

-عوائد العملة الأجنبية اي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء و البيع .

• **السيولة liquidity:** السيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله الى نقد الى بأقصى سرعة وبأقل خسارة،وبناء عليه فان البضاعة أكثر سيولة من العقارات،و الذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة، وهكذا أما السيولة ، فتعني قدرة لمصرف على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ،و مقابلة طلبات الائتمان و أية طلبات أو حاجات مالية أخرى ،وهذا يعني أن على المصارف التجارية لا تستطيع كالبقية منشأة الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ،فان مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف،كفيلة بأن تزرع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف لإفلاس¹

• **الأمان Security:** لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس مالها الممتمك فأى خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، و بالتالي إفلاس لمصرف التجاري، لذلك يسعى المصارف التجارية بشدة الى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات جودة العالية من المخاطر، و الى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف،لأن ذلك يؤدي الى تباين الزبائن، و أنشطتهم،و أيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة.²

1-3 وظائف البنوك الجزائرية :

بالنسبة للبنك المركزي:

-إصدار الأوراق النقد بغرض تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على العملة المحلية للدولة التابع لهل البنك المركزي، و بالتالي توفير استقرار في سوق المال.

-قيام بعمليات السوق المفتوحة Open Market Operation و التي تتمثل في بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية و دفع الفوائد التي تستحق لحملة تلك الأوراق بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة

1-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع-عمان،2015 طبعة الأولى 2016-1437 ص140.

2-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره ص141.

،ففي حالات الرغبة في زيادة عرض النقود يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق مالية ،وفي المقابل يقوم بالبيع عند الرغبة في تخفيض المعروض من النقود.

-إمسك حسابات الجارية الحكومية

-مشاركة الحكومة في نقل الأموال داخل أنحاء البلاد

-موازنة سعر الصرف للعملة الوطنية

-رقابة على الشروط الائتمانية في مجالات متعددة من الأنشطة الاقتصادية مثل الائتمان العقاري، و

الائتمان الاستهلاكي، الذي يعمل عليه أفراد المجتمع لشراء السلع المعمرة كالسيارات مثلا¹.

بالنسبة للبنك التجارية:

-قبول الودائع و التنمية و الادخار تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد و الهيئات التي تدفع عند

الطلب أو بناء على إخطار سابق بعد انتهاء أجل محدد و يمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها

المودعون لدى البنك التجاري الى :

-حسابات جارية.

-حسابات صندوق التوفير .

-حسابات الودائع .

-حسابات الودائع لأجل².

-تقديم خدمات مصرفيه : حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع خدماتها المصرفية على العملاء .

من أهم الخدمات المصرفية التي تقدم من طرف البنوك التجارية :

✓ تحصيل و خصم الأوراق التجارية مقابل عمولة.

✓ تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء و بيع الأوراق المالية

نيابة عن العملاء .

✓ تقوم بالإصدار ضمان للعملاء و قيام بالأعمال الاعتماد المستندية نيابة عنهم في حالة

الاستيراد و التصدير،و بيع العملات الأجنبية ،وتأجير الخزائن .

خدمات المصرفية الحديثة : القروض الاستهلاكية،خدمات الإرشاد و نصح المالي ،ادارة النقدية

للمشروعات ،التأجير التمويلي،مساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة،بيع خدمات التأمينية

1 -طارق طه،مرجع سبق ذكره ص212.

2-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع-عمان،2015 طبعة الأولى 2016-

1437ص69.

تقديم خدمات استثمارية للمضاربة في الأسهم، تقديم صناديق الاستثمار و صناديق العوائد السنوية الدورية.¹

المطلب الثالث : تأثير التكنولوجيا المعلومات على فعالية و كفاءة الأنشطة البنوك.

-زيادة تدفق المعلومات إلى جميع فروع البنوك : نتيجة لاستخدام الحاسبات و تكنولوجيا المعلومات، في البنك ، ظهرت عملية تدفق المعلومات بين موقعين أو أكثر بصورة مباشرة بصورة لا تحتاج فيها الى نقل المعلومات نظرا لقرب مصدرها من وحدة المعالجة المركزية ، أو بصورة غير مباشرة، وهي نقل المعلومات الى مواقع أخرى نظرا لبعدها عن مصدر المعلومات عن وحدة المعالجة عبر الشبكات .

مما ساعد وزاد من قدرة البنك على مشاركة المعلومات بين جميع فروعها، وكذا المشاركة في استخدام هذه المعلومات و تطوير الاتصال عبر الشبكات دون انقطاع أو تشويه.

- توفير معلومات مؤكدة لصانعي القرار في البنك: أصبح المصرف يعتمد في كافة أنشطته و عملياته الإدارية و في مختلف مستويات هيكله التنظيمي على تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على زيادة توفير معلومات مؤكدة و تدفقها في الوقت المناسب و التي يستند عليها صانعي القرار في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة و تقويم نتائج مختلف القرارات وصحة التوقعات بهدف تقليل درجة عدم التأكد وتزويده بالمرونة اللازمة للتعامل مع البيئة التي يعمل فيها لتلبية حاجياته. بهدف و ضع استراتيجيات طويلة المدى و تنفيذها .

- مساعدة البنك في استغلال موارده بشكل أفضل: تعتبر تكنولوجيا المعلومات موردا ماليا هاما في مختلف النشاطات. كما تسهم في الاقتصاد في التكاليف الناتجة عن الفوائد التي تقدمها وهي السرعة والثبات والدقة والموثوقية... الخ. وهي تنعكس على كفاءة الأداء. مما تتيح للبنوك إمكانية الوصول إلى نتائج هامة جدا من حيث التواجد في أسواق جديدة و تعزيز جودتها .

¹محمد شكري قسط، مرجع سبق ذكر، ص101.

وإدارة أكثر فعالية للموارد البشرية والزيائن وتحسين الإنتاجية و التحكم في التكاليف وتعزيز المزايا التنافسية، كما تسببت في زيادة كفاءة البنك في استغلال موارده المختلفة لتوليد المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال أتمته عملياته وأنشطته اعتمادا على تطبيقات الحاسوب مما يسهم في تحسين نوعية المنتجات وتقليل التباين والتفاوت في مستوى أداء هذه الخدمات¹.

-إيجاد خدمات مصرفية جديدة:

حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في دعم و خدمة العملاء من خلال استخدام التجارة الإلكترونية و عمليات إعادة هندسة العمليات للوفاء باحتياجات العملاء و نيل رضاهم و سرعة تأدية الخدمات المقدمة لهم بغية تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية .

1-سحنون خالد، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة :مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية،مذكرة دكتوراة ،جامعة تلمسان.2015/2016 ص110.

كما تعد تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة على إحداث تغييرات جذرية في أنشطة البنك وأعماله. حيث ساهمت على تبسيط وتسريع العمليات و المعاملات المصرفية من خلال أتممتها للحد من بيروقراطية العمل المكتبي والعمليات بالتخلي عن جميع الأعمال الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني لتوفير المرونة الكافية لتلبية حاجات البنك حيث أصبحت هذه التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من الخدمة المقدمة إلى درجة أن أي عطل أو خلل في تكنولوجيا المعلومات يؤدي في الغالب إلى توقف الخدمة.¹

1 -سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص110.

خاتمة الفصل :

استطاعت تكنولوجيا المعلومات أن ترتقي بثتى القطاعات حيث كان هذا سببا في جعلها محط جدل و اهتمام كبير من طرف الباحثين و مختصين الإداريين حيث كانت تتمحور جل أعمالها في تسهيل ، و ارتقاء ، و تطوير المجال المستعمل فيه .فلا ننكر أنها كانت سببا في توفير جل النتائج الايجابية من سرعة في تداول المعلومات و توفير الوقت في تحصيلها و كذا مساعدة في تطوير أداء المؤسسات العاملة بها و لا ننسى المؤهلات التي تمنح للموظفين مع مرور الوقت.

حيث أن مساهمتها الأخير في رفع الوتيرة التنافسية للمؤسسات بثتى أنواعها وخلقها لتقسيمات جديدة و تنوع وظيفي ، و تطور مستمر للعمليات الابتكار و الإبداع ، و حتى عملها على تعزيز القدرات التنافسية ، و رفع من مؤهلات قطاع الاقصادي و ثقافيالخ.لدى وجب على المختصين السهر على تطوير المستمر، توعية على قيمتها لما لها من خصائص كالحل المشاكل ، توفير المعلومات، تطوير الموظفين، تمثيل البيانات لتسهيل عمليات القراءة و التوضيح ، استنتاج المعلومات الصحيحة من المعلومات الخاطئة.

لا يمكن نسيان أهميتها لأنها تعتبر العصب الحساس لأي مؤسسة أو منظمة لأنها سوف تجعل فقدانها بمثابة فقدان لمصادقية المعلومات، سرعة و تخزين المعلومات، وكذا بدونها سوف تعيش المنظومة أو اي حكومة حالة عدم اليقين و ضبابية في المعلومات المطروحة لها.بدون أن ننسى الوقت الذي يتم فقده من دونها حيث أن المهندس يحتاج الى معلومات متطورة و دقيقة إتمام مهام تلك المنظمة أو المؤسسة.

أما فيما يخص المجال المؤسسات البنكية فيقوم البنك باستخدامها في الاستغلال الأمثل للموارد و توفير المعلومات اللازمة لصانعي القرار في المؤسسة البنكية أو البنك كما تسهر لمعالجة المعلومات و تقديم الإحصائيات الدقيقة للمتعاملين أو للمودعين في البنك لتمتاز التقارير بالمصادقية و بالدقة أثناء القيام بعملياتها البنكية، لا يمكن الاستغناء عن تكنولوجيا المعلومات نظرا لي التطور الممنوح في قطاع المصارف و لا ننسى أن البنوك قطاع حساس يتأثر لأي شيء و في أي لحظة حيث تم تحسينه عن طريق تسهيل تواصل بين العميل و البنك ،تنوع خدمات الدفع، معرفة بالجل الخدمات البنكية المقدمة في خدمة الزبائن.

في نهاية الأمر فإن تطور تكنولوجيا المعلومات مرهون بتطور البشر، وكلما طورنا أنفسنا كلما فتحنا باب من أبواب العلم.

الفصل الثاني: أثر استعمال
تكنولوجيا المعلومات في
البنوك الجزائرية

تمهيد

نتيجة التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال المصرفية والتي تتصف بالمنافسة الشديدة والتحديات غير المسبوقة في الحصول على الرقعة التسويقية الجديدة وكسب المزيد من الزبائن والمتعاملين، فقد واجهت المصارف صعوبات شتى في مواجهة تلك التحديات مع دخولنا عصر العولمة، حيث تخطت الخدمات في مختلف القطاعات حدود المناطق و الأوطان بل الأقاليم، و أضحى من الواجب على المصارف اعتماد إستراتيجية لتطوير بنيتها التحتية في التكنولوجيا و الأنظمة المعلوماتية لمواكبة هذا التطور و بتالي القدرة على المنافسة .

فالارتباط بين العمل المصرفي وبقية الأنشطة الإقتصادية الأخرى يعد ارتباطا وثيقا بالنظر إلى الدور الحيوي والهام للجهاز المصرفي في الحياة الإقتصادية، لذلك فإن مجالات عمل البنوك تؤثر وتتأثر بمجريات المعاملات المالية التي تقوم بتنفيذها، ولكي تتمكن تلك البنوك من الاضطلاع بدورها وتكيف نفسها وبشكل يتلاءم مع التقدم التكنولوجي في جميع المجالات و المبادلات المالية و التجارة العالمية و الإقليمية.

فأصبحت تكنولوجيا المعلومات تحتل مكانة واسعة في كل المجالات نتيجة لتطورات التكنولوجيا والاقتصادية والعولمة، حيث تطورت بخطى سريعة حيث تعددت تطبيقاتها في المستويات الإدارية، إن المعلومات التي تنتجها تكنولوجيا المعلومات تعد مورد أساسي من موارد المنظمات على مختلف أشكالها، حيث ساهمت في إنجاز العمليات المصرفية وقللت من التكلفة والوقت وحسنت من الجودة الخدمات المقدمة للزبائن و التي انعكست على أداء المنظمة مما ساهم في زيادة عوائدها على المدى الطويل، وذاك من خلال إدارتها بكفاءة، وتوظيفها بشكل مناسب، وهذا يعتمد على المعرفة الكافية بكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل لدعم احتياجات متخذة القرار و واضعي الإستراتيجيات في المنظمات .

المبحث الأول: واقع البنوك الجزائرية

المطلب الأول : مراحل تطور نظام المصرفي الجزائري لقد خضع النظام المصرفي في الجزائر إلى عدة تغيرات منذ الاحتلال وإلى يومنا هذا، فلقد كانت السلطات الجزائرية تطمح، و في كل مرة، إلى مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الأوضاع الاقتصادية المتجددة من حين لآخر، ويمكن تصنيف هذه التطورات التي مر النظام المصرفي في مايلي:

(أ) - الفترة الاستعمارية:

في 16 جانفي 1947 تم إنشاء الجزائري للقرض من أجل تنظيم النشاط البنكي و تحديد السياسة العامة للقرض، إلا أن بنك الجزائر و الجزائري للقرض لم يكونا في الواقع إلا مجرد هئتين تنفيذيتين لنظيرتيهما الفرنسيين، أما للبنوك التجارية فقد كانت مهامها الرئيسية تتمثل في خدمة مصالح الدولة المستعمرة خاصة المصالح الأوروبية بشكل عام، ففي عام 1949 قام الفرنسيون بسحب العملة المحلية بموجب القانون المؤرخ في 4 اوت 1951 أنشأ بنك الجزائر والذي كانت مهمته تتمثل في إصدار النقود وكذا ضبط النشاط البنكي.

كان النظام المصرفي إبان الاحتلال يضم شبكة تتكون من 450 وكالة، أو ما كان يطلق عليه باسم "شباك الهيئات مثل: الصندوق الجزائري للقرض، قرض ليون البنك الوطني للتجارة الصناعة، بنك باريس.

(ب) - الفترة بعد الاستقلال :

ورثت الجزائر نظاما مصرفيا كانت تحكمه قواعد الصيرفة الفرنسية وكان قائما علي خدمة المعمرين ، فقد إتخذت السلطات الجزائرية عادة الاستقلال إجراءات هامة في مجال الصيرفة ، وتأسيس نظام وطني لا يخضع لأي ضغوطات خارجية.

- فصل الخزينة الجزائرية عن مثيلتها الفرنسية:

في 29 أوت 1962 وهو ما سمح لها القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة و التكفل بالأنشطة الزراعية و الصناعية و التكفل بمتطلبات الاقتصاد الوطني¹ .

1 -سحنون خالد،تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة :مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية،مذكرة دكتوراة،جامعة تلمسان.2015/2016،ص254.

- إنشاء البنك المركزي الجزائري:

إنشأؤه من طرف مجلس التأسيسي بموجب القانون 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ليحل محل معهد الإصدار أو " بنك الجزائر "الذي أنشأته فرنسا خلال الفترة الاستعمارية في 04 أوت 1951 بمقتضى القانون المؤرخ في 19 جويلية 1951 ابتداء من 01 جانفي 1963 واعتباره مؤسسة وطنية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ومن المهام المسندة إليه ضبط الإصدار النقدي وتداولها ومراقبة وتوزيع القروض و شراء و بيع الذهب و العملة الصعبة ،إعادة خصم السندات قصيرة الأجل المقدمة من طرف البنوك .

-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط :

إنشاء هذا الصندوق بموجب القانون 227 المؤرخ في أوت سنة 1964 ومن مهامه : تعبئة الادخارات استثمارها ، تسيير الصناديق الخاصة للجماعات المحلية، منح ، قروض لغير المدخرين بشروط خاصة من أجل البناء أو الترميم المساكن

- تأميم البنوك الأجنبية و إقامة البنوك التجارية:

لقد ظلت البنوك الأجنبية تمارس نشاطها في الفترة الممتدة من 1963 تاريخ بداية نشاط البنك المركزي، إلى غاية عام 1966 بداية مرحلة تأميم البنوك الأجنبية ظهر جهاز مصرفي وطني مؤمم و إنشاء مجموعة من البنوك التجارية العمومية لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة البنوك الأجنبية .

- البنك الوطني الجزائري:

أنشأ بموجب الأمر رقم 66 - 178 المؤرخ في 13 جوان سنة 1966 في شكل مؤسسة وطنية قامت مقام العديد من البنوك الصناديق التي كانت تابعة لمؤسسات فرنسية وأجنبية من المهام الرئيسية التي تكفل بها البنك لتطبيق سياسات الحكومة في ما يتعلق بالقروض القصيرة و متوسطة و طويلة الأجل ويمكن حصر بعض المهام التي كلف البنك منح الضمانات لكل المشاريع العمومية، تمويل التجارة الخارجية ، منح قرض و تسبيقات و القيام بالوساطة لشراء السندات و المعادن النفيسة.¹

1 -دهبي ريمة،الاستقرار المالي النظامي ، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائر ، أطروحة دكتوراة 2013، ص163.

- البنك الجزائري الخارجي:

أنشأ هذا الأمر وفق أمر المؤرخ في 19 أكتوبر 1967 مباشرة بعد إنهاء (قرض ليون) وبعض المؤسسات البنكية الأجنبية و أوكله إليه البنك مهام التنسيق التجارة الخارجية إلي جانب العمليات المصرفية المتمثلة في : منح ضمانات ومرافقة شركات الصدير الوطنية ، استغلال الأمثل للخزينة العمومية ، ضمان سير شركات و المشاريع الدولة و عقد صفقات مع البنوك الأجنبية.

- القرض الشعبي الجزائري:

أنشأ بموجب أمر مؤرخ في 19 ديسمبر 1966 وحل هو الآخر محل عديد من البنوك الأجنبية إلي جانب العمليات المصرفية كمنح مختلف أنواع القروض وتوظيف كا أنواع الودائع ، قد تكفل هذا البنك بالقطاع الأعمال و الفنادق و السياحة و قطاع الصيد البحري ، وقد تكفل بمنح قروض لقدامى المجاهدين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الفلاحي .

- وقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة البنوك الأجنبية علي النشاط البنكي إلي غاية صدور قرار 53 في 1967 من قبل الوزارة المالية الذي يسمح إلا للبنوك الوطنية بمزاولة العمل المصرفي و الأنشطة المالية و نلخص هذه المعوقات فيما يلي :

- سيطرة البنوك الفرنسية الأجنبية علي النظام المالي والاقتصادي.
- عدم قدرة بنك الجزائر على التحكم في النظام المالي ومراقبة البنوك التجارية الأجنبية.
- صعوبة تمويل الاقتصاد الوطني بسبب قلة المؤسسات الوطنية.
- عدم القدرة على وضع تصور جديد لنظام مصرفي يتماشى مع النظام السياسي الجديد.
- حصر مهام البنوك لتنفيذ المخططات المالية و تطبيق سياسة الحكومة فيما يتعلق بتوزيع كل أنواع القروض.¹

1- دهبى ريمة، الاستقرار المالي النظامي ، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائر ، أطروحة دكتوراة 2013، ص163.

(ج) - النظام المصرفي من مابين 1970 - 1988:

في بداية سنوات السبعينات وبعد تأميم النظام البنكي، ظهرت صفة أخرى يتميز النظام البنكي ألا وهي التخصص فقد أصبح مقسما حسب فروع الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات (الزراعة، الصناعة، الحرف، الفنادق، السياحة، الطاقة) وقد كان هذا التخصص وليد قانون المالية لسنة 1970 فالمادة 18 من هذا القانون تفرض على المؤسسات الوطنية الهيئات العمومية تركيز حساباتها في بنك واحد فقط وبهذا القانون قد بدء في ترسيخ الإطار العام لسياسة الاقتصاد الموجه.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تهدف إلي التكفل التام بالقطاع الفلاحي خاصة جانب التمويلي ودفع عجلة التنمية للمناطق الريفية .
رأت السلطات المعنية ضرورة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تم إنشائه في 13 مارس سنة 1982 في شكل مؤسسة وطنية ملكيته للدولة وكان من بين المهام الموكلة إليه تطوير القطاع الفلاحي ترقية النشاطات الفلاحين ، و الحرفية الصناعات الغذائية تمويل النشاطات الريفية التقليدية في المناطق الريفية .

-بنك التنمية المحلية : أنشأ بمرسوم 85 في 30.04.1985 و ذلك من خلال اعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري من أجل تمويل الجماعات المحلية تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية لتمويل المؤسسات المتوسطة.

- شهدت هذه المرحلة تعاقب إصدار قوانين و إجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصرفي حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض و القوانين المتعلقة بالاستقلالية الصادرة في جانفي 1988 و أخيرا القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر في أفريل 1990 ثم اثر هذا القانون على الجهاز المصرفي الجزائري .

وهذه التطورات فيما يلي :

- قانون البنك و القرض 86-12:

جاء القانون رقم 86 - 12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض ليدخل في إصلاحا جذريا علي وظائف البنوك تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق .¹

1 -سحنون خالد، مرجع سبق ذكره ص 257.

كما جاء ليوحد الإطار الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية و بنود هذا الإصلاح ما يلي:

- استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، يقوم بالمهام البنوك التقليدية.
- الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض بين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادت البنوك دورها من خلال تعبئة الادخار توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض فأصبحت تتمتع بحرية في استلام الودائع و منح القروض متابعتها.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي هيئات استشارية أخرى.

(د) -قانون النقد و القرض 90-10

كل الإصلاحات التي عرفتها فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية ولم تسمح للمؤسسات زيادة إنتاجها وسمح للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز و تقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية هذا من خلال إصدار قانون النقد و القرض 90-10.

ويعود إصلاح البيئة القانونية المصرفية إلى صدور القانون 90-10 لصادر في 10.04.1990 المتعلق بالنقد القرض و لذي يعتبر نقطة تحول عميقة في مسار العمل البنكي في الجزائر صدر بعد التعديل الدستوري لسنة 1989.

و الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها ابتداء من سنة 1988. شكل هذا القانون الإطار القانوني للنشاط المصرفي والموجه لإصلاحات القطاع كما أرسى القواعد التنظيمية التفسيرية للبنوك المؤسسات المالية، استقلالية السلطة النقدية بتحريرها من وصاية وزارة المالية، وتمكينها من بلورة وإدارة السياسة النقدية بما يتوافق والقواعد الكلاسيكية النقدية.

وضع قواعد واضحة لتحديد العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام البنكي بإبعاد تأثير الخزينة على بنك الجزائر لاعتبارات موازنة والتميز بين العمليات الميزانية والعمليات المصرفية¹.

1 - مجدوب لحوصي، استقلالية المركزي بين قانون 10-90، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 108-29 قانون النقد و القرض ص 11 .

- المساواة في منح القروض والتمويلات لمؤسسات القطاع العام والخاص، وفقا لقواعد المتاجرة والجدوى الاقتصادية .
- الفصل بين دور الدولة كمالك لرأسمال البنوك العمومية وبين ضروريات التسيير وفق قواعد السوق، بما يفسح المجال لتكوين بنوك خاصة وفتح فروع للبنوك الأجنبية و هو ما يعزز التنافس بين البنوك
- تولي مجلس النقد القرض إدارة تسيير البنك المركزي.
- المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10
- بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي وابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن مثل: الصندوق الوطني للسكان إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري صندوق ضمان القروض العقارية صندوق الترقية العقارية....الخ
- تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تأسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 و حصول بعض المؤسسات علي الاعتماد من مجلس النقد و القرض مثل : مونا بنك , البنك الجزائري و الصناعي, البنك الدولي الجزائري , بنك الجزائري القرض الليوني....الخ¹

المطلب الثاني: تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

على الرغم من وجود مناطق تكنولوجية مجهزة والبنية التحتية بيد أن الفوارق لا تزال كبيرة وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، ومناطق الداخلية ومناطق الساحلية من استغلال الإمكانيات الكاملة للإنترنت .

كما لا تزال معدلات انتشار الإنترنت منخفضة حوالي 10 ٪، وأسعار الوصول تكنولوجيات المعلومات الجديدة إلى هذه التكنولوجيا مكلفا بالنظر إلى إمكانية الجميع وينبغي بذل الجهود من قبل الحكومات للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

1- إستراتيجية الجزائر الإلكترونية :

خلال سنوات 2003-2007" الجهد المالي المبذول من طرف الدولة كان له اثر واضح على البنية التحتية والمعدات التي يتم تركيبها في الإدارات والشركات، ومع ذلك فإن تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مؤسسة لم يرقى إلى المستوى المطلوب ويظهر هذا التأثير من خلال العدد المحدود للخدمات الالكترونية المقدمة².

1 - مجدوب لحوصي، مرجع سبق ذكره ، ص11.

2-ملخص تقرير اللجنة الالكترونية 2008 موقع الحوكمة الالكترونية،www.mptic.dz

وبالرغم من برامج الدعم والتمويل إلا انه لم يتم استغلالها بشكل كاف من قبل متعاملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وبتالي لم يكن أي اثر على التنمية الاقتصادية، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1-1: تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإدارة:

لا تزال أعمال عصرنة الإدارة غير مكتملة و غير مثمنة بسبب غياب خطط عمل ذات أهداف محددة بوضوح سواء على مستوى القطاعات أو على المستوى الوطني ، فالأهداف الرئيسية للإدارة الالكترونية تتمثل في :

أ- عصرنة الإدارة :

بغية تجسيد هذا المبتغى عملت الدولة على إدخال تكنو لوجيا الإعلام و الاتصال من خلال اقتناء التجهيزات المعلوماتية و إقامة شبكة الانترنت و الاكسترنات لغرض تفعيل نظم المعلومات الجغرافية بالإضافة إلى رقمه المستندات مهما كانت طبيعتها .

ب- تطوير الخدمات الإدارية الالكترونية:

من خلال إقامة شبكة بين الإدارات لتحقيق تسيير الإجراءات الالكترونية بين مختلف إدارات الدولة و بين مختلف مستويات الحكومية بصفة أمنة و تفاعلية الذي من شأنه أن يعزز الخدمات الالكترونية المقدمة إلى المواطن و العمال و الشركات .

1-2: دعم القطاع الاقتصادي :

يعتبر من ضمن الأهداف الموجهة للشركات الإلكترونية و التي تتمحور حول تطوير الخدمات الالكترونية تجاه الشركات و التي تتمثل أساسا في الصيرفة الالكترونية، الاستثمار الالكتروني، التموين الالكتروني، السجل التجاري الالكتروني، التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى أهمية تطوير و دعم تملك تطبيقات من أجل تحسين أداء المؤسسات .¹

1 -سحنون خالد، مرجع سبق ذكره،ص251.

1-3: تطوير آليات و حوافز تسمح باستفادة المواطنين من التجهيزات :

من خلال إعادة بعث عملية أسرتك و توسيع الخدمة العامة بهدف تعميم النفاذ إلى الانترنت و الشبكات و زيادة في عدد الفضاءات العمومية الجماعية .

1-4: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي :

إن الدور الرئيسي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال هو توفير دعامة لتشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي و بالتالي تعد ترقية الوسائل التي تسمح بتبادل المعلومات عملية ذات الأولوية في المجتمع والذي يمكن تجسيده , فالتطور الاقتصاد الرقمي يتم بتوفر الظروف الملائمة التي من شأنها السماح بالتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و إقامة إجراءات تشجع المضامين و توفير

كل شروط تتمين الكفاءات العلمية و التقنية و ترقية تصدير منتجات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

1-5: تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع و فائق السرعة :

بالعمل على انجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة مؤمنة و ذات نوعية عالية و لا يتم هذا العمل إلا بتأهيل مستوى المنشآت تعزيز امن الشبكات و تحسين نوعية الخدمات.

1-6: تطوير الكفاءات:

يعتبر هذا العنصر أساس التقدم ، لذا عملت الحكومة على التركيز في وضع أولويات لبرامج التكوين العال و التكوين المهني و دعمهما في مجال تكنولوجيا الإعلام و تلقين تكنولوجيا الإعلام لكافة شرائح المجتمع .

1-7: تدعيم البحث و التطوير الابتكار:

بإعطاء أهمية قصوى لتطوير المنتجات و الخدمات ذات قيمة و برمجة البحث و تتمين نتائجه في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تطوير التعاون العلمي .

1-8: ضبط مستوى الإطار القانوني :

تهيئة جو الثقة يساعد علي إقامة حكومة إلكترونية وتحديد إطار تشريعي و تنظيمي ملائم للحكومة .¹

1- سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص252.

1-9: الإعلام و الاتصال:

التحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و دورها في تحيين المستوى المعيشي .

1-10: تميم التعاون الدولي:

بالمشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية و ترقية الشراكات الإستراتيجية .

1-11 آليات التقييم و المتابعة:

إعداد قائمة المؤشرات الخاصة بإستراتيجية الجزائر الالكترونية و تحسينها و تحديد نظام مؤشرات المتابعة و التقييم .

1-12: الإجراءات التنظيمية و وضع تنظيم مؤسساتي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات التوجيه و التنسيق بين القطاعات و التنفيذ .

2- واقع التكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر:

ووفقا لوزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، قيمة التداول الكلي للسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر قد تجاوز 5 مليارات دولار في عام 2013, منها 5.4 مليار دولار لقطاع الاتصالات وحده , بمعدل نمو قدر بـ 9 % مقارنة بسنة 2012 التي سجلت قيمة 5.4 مليار دولار كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بنسبة 4 % وتوظيف نحو 140 000 شخص أي 46.1% من السكان النشطين اقتصاديا ، وبحسب تقرير مكنزي 2013 أن الإنترنت تساهم بنسبة 8.0 % من ناتج المحلي الإجمالي.

كما صنفت الجزائر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي حول قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المرتبة 118 لسنة 2012 و المرتبة 129 لسنة 2014 من بين 143 دولة

و يرجع الترتيب إلى عدة أسباب من بينها:

- البيئة السياسية والاقتصادية للبلاد، و مستوى التطور التكنولوجي، ودرجة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.¹

1 -سحنون خالد،مرجع سبق ذكره ص252.

- كما احتلت الجزائر المرتبة 113 عالميا من أصل 167 دولة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2015 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

فالتقرير أشار إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لازال ضعيفا في الجزائر وبحسب دراسة موقع "نت إنديكس" احتلت المرتبة 177 سنة 2014 في سرعة خدمات الإنترنت , و 175 عالميا في 2013 من حيث ترتيب الإنترنت .

المطلب الثالث : واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

1- مشروع تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر :

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره و حاجزا في وجه الاستثمار، نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية و تتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة و السرعة في الأداء، حتى و إن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب الشبكات المحلية تربط بين مختلف الهيئات المالية وتنسيق العمل بينها. إن هذه الحلة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأ تقديم خدمات أحسن أسرع، مثل استعمال النقود الإلكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الإنترنت .

أصبحت الإنترنت ملازمة لجميع الأنشطة التجارية و البنكية ، بفضل الاتصال المباشر مع العملاء و الشركات ، الشيء الذي يفرض علي البنوك الجزائري ديناميكية أفضل في مجال المنافسة , بالاعتماد علي المعرفة بتكنولوجيات التسويق عبر الإنترنت , إن هذه الطريقة في تقديم الخدمات هي أولا : فرصة تسويق التي تسمح بإقامة إنشاء جوارية تمكن من الوصول إلي العميل لم يكن باستطاعته الوصول إليه فيما سبق , وثانيا : فرصة تجارية تمكن المؤسسات البنكية من البروز بإعطائها قيمة لشبكتها التجارية . ومن هذا بادرت المؤسسات الجزائرية في تطوير الشبكات الإلكترونية للدفع والسداد , المنتشرة في نقاط محدودة في التراب الوطني , لكن عدم القدرة علي التحكم فيها و تسييرها جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها , بسبب اعتماد المؤسسات علي الحلول والأنظمة المستوردة غير متوافقة مع خصائص السوق الجزائرية .

ولكن وجود الطلب التزايد علي هذه الخدمات مثل : التسديد و الدفع البطاقات المعاملات التجارية شجع بعض المؤسسات علي مواصلة تقديمها مثل : بطاقة الدفع المقدمة لخدمات الهاتف و بطاقات السحب لأصراف الألي لمؤسسات البريد و المواصلات , البطاقات البنكية للسحب و الدفع (القرض الشعبي الجزائري , البنك الخارجي , بنك الفلاحة و التنمية الريفية الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط)¹

1 - بن عياد محمد ، سمير سماحي أحمد، تكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة المؤسسات المصرفية - جامعة تلمسان، ص13.

2- المشاكل المتعلقة بتطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر :

النظام البنكي الجزائري يعرف تأخر مهما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات , وبالتالي

النظام الجديد E-banking للنظام البنكي لم يرقا للمستويات المطلوبة بسبب :

- انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي الاتصال.

- عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الإلكتروني.

- محدودية المعرفة لنشاط البنك الإلكتروني.

3- تأثير الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري :

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول عصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى ، و هي تمنح عدة امتيازات مثل :

2-1 تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل ، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ، فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية .

2-2 إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر .

2-3 تساهم ثورة الاتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.²

1 - سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص188.

2- بن عياد محمد ، سمير سماحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

2-4 تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

2-5 مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و هي تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي .

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية ، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم اعتماده بشكل متسرع و غير واعي.¹

4 - أهمية الاعتماد علي الصيرفة الإلكترونية في الجزائر :

إن الاعتماد علي الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام الدخول عصرنه من أبوابها الواسعة، سوف تعلق الأمر بالمصارف التجارية ، أو بنك الجزائر ، أو المؤسسات المالية الأخرى ، فهي تمنح امتيازات يمكن حصرها في :

1- يؤدي قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها الإلكترونية، إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة المصارف في المناطق البعيدة خاصة أن الجزائر بلد كبير المساحة، ولأن مثلا: إنشاء موقع للمصرف عبر شبكة الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع لمصرف بما يحتاجه من مبان وأجهزة وعمالة مدربة ومستعدات وصيانة، حيث يمكن من خلال المصرف الإلكتروني تسويق لمختلف خدماتها المصرفية فضلا عن إجراء التعاملات بين المصرف و المصارف الأخرى، و التبادل الإلكتروني للوثائق في مدة وجيزة.

2- يلزم دخول المصارف العالمية شبكة إنترنت و ما تملكه من قدرات المنافسة ضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرف الدولي ، وبالتالي دخول سوق المصرفية الجزائرية في منافسة داخلية و خارجية ، ويجب في هذه الحالة التكيف المنظومة المصرفية الجزائرية خدماتها المصرفية وفق ما يجري في الأسواق المصرفية العالمية .

3- الجزائر بمساحتها الكبيرة ، لا تستطيع المصارف فتح فروع في كل المنطقة و بالتالي يساهم اعتماد علي الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري علي اختصار المساحات و تقليل تكلفة إنشاء فروع جديدة .

1 - سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص189.

- 4- يشكل استعمال شبكة الإنترنت في المصارف الجزائرية نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية ودالك من خلال التعريف علي هذه المصارف و الترويج لخدماتها والإعلام بنشر التطورات المؤشرات المالية بوضعها تحت تصرف الباحثين و الدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية.
- 5- تساهم ثروة المعلومات الاتصال في شؤون الحيات اليومية في البلدان المتقدمة , حيث تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باستعمال شبكة الإنترنت بغرض التسويق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية , و يمكن من خلال الصيرفة الإلكترونية تحسين وتسهيل معيشة الأفراد و العائلات
- 6- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية , وإقامة أنظمة الدفع الإلكترونية تساهم في تطوير أدائها و ترقيتها .
- 7- مواكبة المصارف الجزائرية المصارف العالمية من خلال خدمات المصرفية الإلكترونية , وهي تستعد للمنافسة في ضل بداية تطبيق الأحرف الأولى نت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية .
- 8- المساهمة في جلب الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر , نت خلال توفير خدمات مصرفي إلكترونية.¹

المبحث الثاني: تطور استعمال النظم المعلوماتية في البنوك الجزائرية

المطلب الأول : تطور وسائل الدفع في البنوك الجزائرية

1-تطور الموزعات الآلية:

لقد تمكنت شركة SATIM منذ إنشائها إلى تنصيب ما يزيد عن 1593 موزع آلي على كافة التراب الوطني ولقد استحوذت البنوك العمومية و بريد الجزائر على حصة كبيرة التي فاقت 1427 موزع آلي أي بنسبة %89.5 من حصة السوق الإجمالية يتصدرها بريد الجزائر ب 700 موزع آلي أي ما يعادل 43 % يليها كل من CNEP، BDL، CPA، BNA،BADR ، على التوالي BEA وهذا حسب معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (05-11) الموزعات الآلية بحسب البنوك الجزائرية

1 - سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص189.

المؤسسة البنكية	2002	2004	2008	2012
CCP	112	112	59	700
BEA	40	39	60	61
BNA	50	50	52	102
CPA	26	26	97	120
BADR	10	10	7	110
CNEP	31	31	80	135
BDL	6	9	70	127
S GENERAL	3	3	48	72
BARAK	2	2		
RAYANE	0	2	2	
PNB PARIBA	0	1	45	85
NATIXIS			11	28
AGB			13	41
FRANSA BANK				2
HOSSING	0	1	0	5
HSBC				2

المصدر: دراسة إحصائية أجريت من طرف شركة SATIM بتاريخ 2012/02/28

ويفسر التفاوت في عدد الموزعات الآلية عموما بعدد الوكالات لك لبنك مما جعل بريد الجزائر يترتب الصدارة بسبب عدد المراكز المنتشرة في كافة التراب الوطني، إلا أن هناك تقصيرهن طرف بعض البنوك رغما لأقدمية في المهنة البنكية مثل بنك الجزائر الخارجي بنسبة 4,3 % من الحصة الإجمالية يرجع

السبب إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك، أما بنك PNB PARIBA ، GENERAL

SOCIETE رغم دخولها إلى العمل المصرفي في الجزائر¹

1 - سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص 317.

إلا أنها حققت معدلات مرتفعة في تنصيب الموزعات آلية مقارنة ببعض البنوك الخاصة ، وبالرغم من هذه التكنولوجيا المصرفية الحديثة وما توفره من إيجابيات إلا أن المشاكل المرتبطة بتسيير موزعات الآلية تبقى على عاتق البنوك والتي تتمثل في:

- عدم وجود السيولة الكافية في بعض البنوك لتعبئة الموزعات الآلية وهنا تكون مفاضلة البنك بين التعبئة أو تسوية زبائنه على مستوى الطابور.
- عدم استفادة البنوك من العمولات السحب وهذا ما يجعلها لا تعطي أهمية لهذه الموزعات.
- تعتبر مصارف صيانة الموزعات الآلية من الأمور المكلفة للبنك.
- عدم تفعيل الأرصدية بين الشباك و الموزع الآلي خلال نفس اليوم ما يسمح بالسحب من الموزع الآلي رغم عدم وجود الرصيد فعلي.
- الموزع الآلي رغم عدم وجود الرصيد فعلي.

2- تطور الأجهزة المصرفية :

تبقى استخدام الأجهزة الطرفية في مستوياته متدنية ، برغم من إشراف شركة SATIM على الجانب التقني و إشراف البنوك على الجانب الترويجي، حيث تصدر القرض الشعبي الجزائري على البنوك العمومية و البنوك الأجنبية ب 1537 جهاز طرفي مقارنة ببنك الجزائر الخارجي ب 57 جهاز ، هذا التأخر راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- تقدم خدمة واحدة وهي التسديد.
- عدم امتلاك بنية تكنولوجيا تحتية.
- حصر الأجهزة الطرفية على منطقة الجزائر العاصمة و ضواحيها.
- غياب ثقافة المعاملات الإلكترونية لدى التجار.
- غياب أسلوب البحث عن الزبائن من طرف البنوك.
- حصر إصدار بطاقات الدفع على الزبائن ذوي الدخل المرتفع.
- ضعف سياسة الترويج لوسائل الدفع مع عدم تبيان إيجابياتها.
- ضعف تسويق الخدمات المصرفية من قبل البنك.¹

1 - سحنون خالد، مرجع سبق ذكره ، ص310.

الجدول رقم (12-05) : تطور الأجهزة الطرفية في البنوك الجزائرية¹

المؤسسة	2008-2006	2009	2012-2010
CCP	45	45	47
BEA	44	52	57
BNA	55	216	329
VPA	1023	1408	1537
BADR	2016	284	317
CNEP	66	10	100
BDL	540	568	575
BARAKA	9	9	9
S GENRAL	52	55	59
PNB PARIBA		2	36
NATIXIS		2	5
AGB	75	525	75
AL SALAM	68	90	4

المصدر: دراسة إحصائية أجريت من طرف شركة SATIM بتاريخ 2002/02/28

1 - سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص311.

3- تطور بطاقات السحب و الدفع

	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007	2008	2009
CCP	104 311	130 094	153 415	178 311	186 568		388 310	1 881	1 914
BEA	1 781	2 559	3 622	5 477	6 715	2 653	6 531	45 366	72 388
BNA	0	14	5 528	5 947	5 932	153	3 398	6 395	76 723
CPA	2 670	4 192	4 816	5 005	4 788	19 993	67 548	99 299	135 925
BADR	1 193	2 163	4 339	4 073	4 001	1 754	3 889	57 472	83 816
CNEP	0	61	530	1 736	1 834	930	3 992	19 206	23 419
SG	0	0	66	555	736		15 188	50 821	69 917
BDL	0	0	651	1 689	1 912	7 237	16 900	29 594	46 472
BARAKA	111	140	164	204	214	41	116	250	645
RAYAN	0	0	0	33	54				
RARIBAS						277	10 237	27 932	51 448
NATTIXIS							94	969	1 451
AGB								189	5 440
	110 066	139 223	173 131	203 030	212 754		516 203	339 374	569 558

برغم من الجهود المبذولة من طرف شركة SATIM و البنوك في توسيع إصدار واستخدام البطاقات البنكية بنوعيتها (السحب ، الدفع) إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى المستوى المرغوب فيه ، وتظهر الجهود من خلال زيادة مستويات الإصدار من سنة إلى أخرى.و الجدول رقم (13/05) يوضح ذلك .
الجدول رقم (13/05) : تطور عدد البطاقات المتداولة لكل مؤسسة بنكية.¹

المصدر: دراسة إحصائية أجريت من طرف شركة SATIM بتاريخ 2012/02/28

1 - سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص312.

من الجدول أعلاه نلاحظ ان إصدار البطاقات كان بطريقة مكنة بالنسبة الى بريد الجزائر في بداية المرحلة مقارنة بالبنوك وما يدل على هذا انه من سنوات 2000، 2001، 2003، 2004 قدر نصيب بريد الجزائر بـ 94.7%، 93.4%، 87.8%، 87.6%. على التوالي من الحصة الإجمالية للإصدارات ، يفسر على حرص القطاع في التحديث عملياته وتخفيف الضغط على شبابيك ، فحسب إحصائيات شركة SATIM فقد وصل عدد البطاقات سنة 2012 الى 5 ملايين بطاقة، هذا راجع إلى عدد الحسابات المفتوحة في مختلف التراب الوطني ، زيادة على أن بعض القطاعات لا تسمح لمستخدميها بتحصيل الأجرور إلى عن طريق حساب مفتوح على مستوى بريد الجزائر.¹

إلا أن البنوك متأخرة في هذا المجال وهذا راجع لعدم استدراك البنوك لأهمية هذه التكنولوجيا في تقديم الخدمات ذات جودة ، وتخفيف الضغط على الوكالات و إتباع سياسة ترويجيه التي من شأنها توضيح أهمية امتلاك مثل هذه البطاقات من جهة ، وفوائدها ومن جهة أخرى والمتمثلة في : امكانية السحب من أي موزع وعلى مدار 24/24 ساعة و 7/7 أيام .

وبرغم من الجهود المبذولة من طرف شركة SATIM في توسيع إصدار واستخدام البطاقات البنكية بنوعيتها (السحب ، الدفع) إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى المستوى المرغوب فيه، وتظهر الجهود من خلال زيادة مستويات الإصدار من سنة إلى أخرى .

الجدول رقم(14/05): عدد الصفقات المنجزة ببطاقة السحب لكل مؤسسة

مثال جدول تالي تبقى هيمنة بريد الجزائر على عدد الصفقات(عمليات السحب) والتي له علاقة بعدد البطاقات الموزعة حيث تقدر نسبة بريد الجزائر من عدد الصفقات بـ 93.2%، 92.5%، 90.7% خلال السنوات 2003، 2001، 2000 على التوالي مابين الفترة 1999 و 2004 تحققت زيادة قدرت بنسبة 292%.

1- سحنون خالد مرجع سبق ذكره، ص312.

المؤسسة البنكية	1999/1988	2000	2001	2002	2003
CCP	240854	299140	463889	604582	642735
BEA	6496	14219	16804	22854	25051
BNA	0			7260	19038
CPA	16	5871	11643	15458	16981
BADR	0	1221	8385	14901	13598
CNEP	0	0	0	220	2919
BDL	0	0	0	147	1938
S GENRAL	0	0	0	0	708
BARAKA	0	184	617	762	409
RAYANE	0				2
	247366	320635	501338	666184	723379
التغير %		29,61	56,53	32,88	8,58

المصدر: دراسة إحصائية أجريت من طرف شركة 2002/02/28SATIM

من خلال الجدول نلاحظ تقارب كبير بين عمليات السحب و الدفع خلال الفترة الممتدة من 2010 - 2011 حيث قدرت نسبة عمليات الدفع إلى عمليات السحب بـ 86 % في حين قدرت في 2008 و 2009 بـ 0.06 % ، 0.11 % على التوالي ، كما أن عمليات الدفع كان من نصيب البنوك الجزائرية و بريد الجزائر بنسبة 48 % حيث كانت حصة القرض الشعبي الجزائري من هذه النسبة 57 % و 27 % من إجمالي عمليات الدفع، في حين أن البنوك الأجنبية حققت نسبة 52 % وكان الفضل لكل من BNP Société Générale ,Paribas بنسبة 92 % من حصة البنوك الأجنبية و بنسبة 48 % من حصة الإجمالية من عمليات الدفع

أما بخصوص عمليات السحب فبرغم من التطور الملحوظ قدرت هذه الزيادة ما بين سنتي 2008 و 2011 بـ 81 % إلا أن هذه النسبة هيمن عليها بريد الجزائر.¹

1- سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره، ص 313.

الجدول رقم (05-15): عدد الصفقات المنجزة بين البنوك من خلال كل مؤسسة باستخدام بطاقات السحب و الدفع CIB و GOLD

المصدر: دراسة إحصائية أجريت من طرف شركة SATIM بتاريخ 2012/02/28

4- أنظمة الدفع الإلكترونية

4-1 جهاز الدفع الإلكتروني (منير محمد الجنيهي، ممدوح الجنيهي، 2005، ص : 15 - 14 : هو جهاز يضمن تعاملًا آمنًا وسريعًا، كما أنه سهل الاستعمال، يوجد هذا الجهاز على مستوى البنك و التجار و كذا المحلات التجارية الكبرى، يتم من خلاله دفع المستحقات المالية من الزبون إلى التاجر، تمر العملية بجهاز TPE ، أين ترصد كل العمليات في آخر اليوم يقوم التاجر بتعبئة بطاقته و التوجه إلى البنك المكلف بحسابه ليقوم بتسوية الحسابات عن طريق الاقتطاع من حساب الزبون و التحويل الآلي للتاجر، و تتم هذه العملية بالمرور على شبكة النقد الآلي ما بين البنوك.

4-2 نظام المقاصة الإلكترونية (العاني إيمان، 2007، ص : 221 : هو عملية إجراء تقاص الشيكات بين البنوك عن طريق طريق البنك المركزي بموجب صور إلكترونية للشيكات، و بدون أن يجرى التبادل الفعلي للشيكات بين البنوك، حيث تتم تسوية المدفوعات المصرفية ضمن خدمات المقاصة الإلكترونية عن طريق نظام التسوية الإجمالية.¹

1 - بوخاري فاطنة، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية، دراسة حالة الجزائر (2002-2017)، مجلة العلوم الإدارية و المالية، المجلد 04 العدد 02، 2020، ص 130-153.

	1998/1999	2000	2001	2002	2003
عدد العمليات المنجزة	247 366.00	320	501338.00	666184.00	723379.00
عدد إجمالي للبطاقات	91 681	635.00 110066	139223	173131	203030
عدد الصفقات المنجزة من خلال بطاقة واحدة	2.70	2.91	3.60	3.85	3.56

يتبين من الجدول أن عدد العمليات المنجزة من خلال بطاقة ضعيف جدا، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- كون رصيد الحساب قليلا.
 - قرب الفرع من مكان العمل أو السكن.
 - كون الرصيد هو فقط الراتب الذي يستحقه في نهاية الشهر
 - عدم القناعة بهذه البطاقات ، و الرغبة بالتعامل مع الفرع مباشرة.
 - عدم رغبة العملاء على الحصول على البطاقة الإلكترونية كونها أمين
- كون الرصيد الموجود للعميل هو لأغراض التوفير ولا يرغب بالسحب منه.¹

1 - سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره، ص315.

المطلب الثاني : تقييم أنظمة الدفع في البنوك الجزائرية :

- تقييم نظام RTGS:

لقد أدركت السلطات النقدية أهمية عصرنة القطاع المصرفي و ذلك من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحديث وسائل الدفع وما توفره من فوائد للاقتصاد بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من وراء اعتماده من جهة وتسريع وتيرة المعاملات التجارية من جهة أخرى .فمنذ 2006 تزايدت استخدامات هذا النظام من حيث حجم العمليات او القيمة و الجدول رقم (05-17)يوضح نشاط RTGS الفترة الممتدة من 2006 و 2014 .¹

الجدول رقم (05-17) نشاط نظام RTGS للفترة الممتدة 2006-2014

السنة	نسبة تداول نظام RTGS%	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد أيام العمل
2006	-	142 373	7506	226
2007	-	176 900	313 373	251
2008	99.34	195 175	607 138	252
2009	99.56	205 736	649 740	253
2010	99.93	211 561	587 475	254
2011	99.77	237 311	680 123	251
2012	99.77	269 557	535 234	252
2013	99.99	290 418	358 026	253
2014	99.99	314 357	372 394	253

المصدر: زغدار احمد، حميدي كلثوم "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014".مجلة البحوث و الدراسات العلمية ع 9 ج 2 - جامعة الدكتور يحيى فارس . المدية. 2015 ص 17

1 - سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره،ص315.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن منذ اعتماد نظام RTGS سنة 2006 كانت نسبة التداول اكبر من 99 % و هذا راجع إلى الدعامة الرئيسية و ال بني التكنولوجية القوية لهذا النظام وحرص بنك الجزائر على السير الحسن من جهة ، وكآلية تعرف السلطات من خلالها حجم المعاملات وسيولة النقدية من جهة أخرى. وهذا ما نلاحظه من الجدول بخصوص عدد العمليات و قيمتها . فخلال الفترة الممتدة من 2008-2014 يتزايد عدد العمليات بمعدل نمو يتراوح ما بين 10-20 % بمئة سنويا يرافقه زيادة في قيمة هذه المعاملات من سنة إلى أخرى خلال 2006-2011 فيما هناك تراجع نسبي خلال السنوات الثلاث الموالية¹

السنوات	الحجم		الحصص	
	تحويل لصالح زبائن المصارف	عمليات ما بين المصارف	حصة العمليات لصالح الزبائن	حصة العمليات ما بين المصارف
2008	45.2	54.8	1.1	98.9
2009	49.4	50.6	0.7	99.3
2010	55.7	44.2	0.9	99.1
2011	61	39	1	99
2012	64.3	35.7	1.8	98.2
2013	67.1	32.9	2.9	97.1
2014	69.1	30.9	2.5	97.5

المصدر: زغدار احمد، حميدي كلثوم .المرجع السابق ص18

2- حصص و حجم العمليات لصالح الزبائن و ما بين البنوك:

يتبين من خلال نظام ARTS أنه يوجد طريقتين للتعامل به كما هو موضح في الجدول رقم(05-18).

الجدول رقم (05-18) : تطور حصص و حجم العمليات لصالح الزبائن و ما بين البنوك

1-سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره،ص315.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة حصص العمليات لصالح الزبائن ضعيف جدا مقارنة بنسبة حصص العمليات ما بين البنوك و ناتج عن عمليات تسوية حسابات الدائنة و المدينة للبنوك

على مستوى البنك و المديریات العامة المشرفة أو التسوية بين أطراف مالية أخرى مثل الخزينة العمومية لتعبئة الحسابات الرئيسية على مستوى كل بنك. أما بخصوص الحجم العمليات ما بين المصارف و تحويلات لصالح زبائن المصارف فهي على نفس المستوى خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 - 2010 ، وتفاوت ابتداء من السنة 2012 بنسبة تكاد تكون ثابتة ما بين 30.9- 35.7 % مقابل 64.3-69.1% و يفسر هذا الانخفاض من جل عمليات التحويل التي تتم مستوى نفس البنك عبر الشبكات الداخلية للبنك لا تحول عبر هذا النظام بسبب إدراك العملاء لطريقة تسيير حسابهم. مما يؤدي إلى ثبات التحويلات بين التسوية فيما بين البنوك.

3- تقييم المعاملات المتأتية من الأنظمة الخارجية: ¹

يتم تقييم المعاملات المتأتية من الأنظمة الخاصة من خلال المقاصة الإلكترونية والمقاصة اليدوية والعمليات على السندات، وهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05-19) : حصة تسوية الأرصدة الصافية متعددة الأطراف

السنوات	المقاصد الإلكترونية %	المقاصد اليدوية %	العمليات على السندات %
2008	0.85	0.11	0.23
2009	95.3	3.8	0.9
2010	87.8	6.8	5.3
2011	93.1	0.8	6.1
2012	96	-	4.0
2013	97.1	-	2.9

1 - سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص316.

2014	95.0	-	5.0
------	------	---	-----

المصدر: زغدار احمد، حميدي كلثوم. المرجع السابق ص19

حرصا من البنوك على تطوير خدماتها و تعميميها على مستوى الوكالات ، نلاحظ من الجدول أعلاه ابتداءا من 2012 لم تعد للمقاصة اليدوية مكانة في البنوك الجزائرية والاعتماد الكلي على التكنولوجيا الحديثة في تسوية عملياتها فيما بينها وبين البنوك الأخرى أو لتسوية حسابات زبائنها من خلال المقاصة الإلكترونية، حيث قدر سنة 2014 ب 95 % مقابل 05% عمليات على السندات ، و يرجع إلى عدة أسباب من بينها:

- ادراك البنوك لأهمية التكنولوجيا الحديثة في تسيير و تسوية العمليات المصرفية مقارنة بتسيير في كنف الأسلوب التقليدي.
- الاندماج التدريجي للبنوك من خلال الربط الشبكي و الاقتناء التجهيزات اللازمة لمثل هذه التكنولوجيا.
- تدريب و تحضير الكفاءات كعنصر أساسي في الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الرقمنة.
- توعية العملاء من خلال توضيح و أهمية إدراج تكنولوجيا في العمل المصرفي لما توفره من فوائد لصالح كل الأطراف المتعاملة.

المطلب الثالث: أسباب تخلف أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية:

- يبرز تخلف النظام المصرفي الجزائري بالنسبة لأنظمة الدفع والاتصال في العديد من المظاهر أهمها: ضعف شبكة الاتصالات الإلكترونية في البنوك: بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة في التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب اعتماد المؤسسات على حلول أو أنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، وهذا العامل كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهدف الوسائل المصرفية.¹

1- سليمان ناصر آدم حديدي، تأهिला لنظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد02، جوان2015 ص 17.

- غياب استخدام الهاتف في الخدمات المصرفية: لا تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، ورغم العدد الكبير من مشتركى خدمة الهاتف في الجزائر، وهي الشبكة التي يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات المصرفية لأكثر عدد ممكن من الزبائن.
- ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في أنظمة الدفع: رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع

الإلكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن البنوك الجزائرية بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة قد قطعت أشوطا كبيرة في هذا المجال¹.

و لا تزال أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية متخلفة، ولا يزال الاعتماد كبيرا على استعمال النقود القانونية في المعاملات عوض الشيكات والبطاقات البنكية، وهذا رغم محاولات تطبيق العديد من برامج عصرنه لأنظمة الدفع في الجزائر بالشراكة مع مؤسسات أجنبية، إلا أن ذلك لم يأت بثماره بسبب أن العديد من تلك البرامج لم تصمم وفق متطلبات المجتمع الجزائري، هذا بالإضافة إلى ضعف نسبة التغطية المصرفية في الجزائر والتي تبقى الأضعف تقريبا في بلدان حوض المتوسط والبلدان العربية.

شرعت الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي في إصلاحات اقتصادية، شملت جميع المجالات، بما فيها إصلاح المنظومة المصرفية، وتجلت ذلك من خلال صدور نصوص تشريعية وتنظيمية تسهل عملية التلاؤم مع متغيرات البيئة المصرفية و هذا يدخل في إطار التحول إلى الاقتصاد الحر والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولعل أهم الأفكار الجديدة التي ظهرت في هذا المجال هو الدخول فيما يسمى الصيرفة الإلكترونية.

أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري: إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول عصرنه من أبوابها الواسعة، سواء تعلق الأمر بالمصارف التجارية، أو بنك الجزائر، أو المؤسسات المالية الأخرى، فهي تمنح امتيازات يمكن حصرها فيما يلي¹:

1- سليمان ناصر آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

يؤدي قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المصرفية الإلكترونية، إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة المصارف في المناطق البعيدة خاصة أن الجزائر بلد كبير المساحة، ولأن مثلا:

- إنشاء موقع للمصرف عبر شبكة الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع لمصرف بما يحتاجه من مبان وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة، حيث يمكن من خلال المصرف الإلكتروني تسويق مختلف خدماتها المصرفية فضلا عن إجراء التعاملات البيئية (بين المصرف والمصارف الأخرى) والتبادل الإلكتروني للوثائق في مدة وجيزة.
- يلزم دخول المصارف العالمية شبكة الانترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة ضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرفية الدولية، وبالتالي دخول السوق المصرفية الجزائرية في المنافسة الداخلية والخارجية، ويجب في هذه الحالة أن تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية المصرفية خدماتها وفق ما يجري حاليا في الأسواق المصرفية العالمية.
- الجزائر بمساحتها الكبيرة، لا تستطيع المصارف فتح فروع عن كل منطقة وبالتالي يساهم اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري إلى اختصار المساحات وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.
- يشكل استعمال شبكة الانترنت في المصارف الجزائرية نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بالمصارف وترويج خدماتها والإعلام بنشر تطورات المؤشرات المالية بوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- تساهم ثورة المعلومات والاتصالات في شؤون الحياة اليومية في البلدان المتقدمة، حيث تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باستعمال شبكة الانترنت لأغراض التسويق، أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، ويمكن من خلال الصيرفة الإلكترونية تحسين وتسهيل معيشة العائلات والأفراد.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطوير أدائها وترقيتها.
- مواكبة المصارف الجزائرية العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهي تستعد للمنافسة في ظل بداية تطبيق الأحرف الأولى من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.¹

1- عرابية رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2012، 8، ص 19.

- المساهمة في جلب الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير خدمة مصرفية إلكترونية.
- بالرغم من الايجابيات التي توفرها الصيرفة الالكترونية، إلا أن هذا لا يمنع وجود بعض السلبيات و المخاطر، مثل مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة، البنية التحتية، أمن وسرية التعاملات المصرفية.¹

1 - عرابة رابح، مرجع سبق ذكره، ص20.

خاتمة فصل

قد حققت المصارف العديد من النتائج توجه الحديثة في مجال تقديم الخدمات المصرفية. حيث يشهد العصر الحالي قفزات هائلة في نظم الاتصالات العالمية ، مع استمرار الانخفاض في تكاليفه ، وسوف يؤدي الى تغيير جذري في طريقة و أسلوب أداء الأفراد و المؤسسات الاعمالهم ، و بطريقة نقل الأموال و المعلومات و من المؤكد أن يؤدي هذا التطور الى تراجع الدور البشري في المنتجات الالكترونية و خدمات المالية عن بعد و نظام المدفوعات القائم على الانترنت .

لقد صبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي وضع استراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التطورات الراهنة ، و بالمقابل العمل على تقليل من حدة السلبيات و المخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته، و بالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات و المخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته ، و في هذا النطاق تتوفر البنوك الجزائرية و الجهاز المصرفي ككل العديد من الخيارات و الإمكانيات و أداءه بكفاءة.

ان اعتماد استراتيجية لرفع مردودية و كفاءة أداء البنوك و توسيع نشاطها و ضمان استقرار و الاستمرارية

خاتمة عامة

جعلت تكنولوجيا المعلومات الأمور تبدو سهلت و بسيطة للحصول عليها و حتى قامت بتقريب العالم و جعلته قرية صغيرة حيث أصبحت جزءا كبيرا من حياة الفرد و بدأت تتوسع حتى مست قطاعات مختلفة أبرزها و أكثرها حساسية قطاع البنوك الذي كان في قدمه طيات من ضعف في تخزين للمعلومات ، صعوبة اجراء للعمليات البنكية و قلة خبرة الموظفين و ضغط بسبب بطء اتخاذ القرارات و نقص المؤهلات كل هذه العناصر اختفت بمجرد معرفة العالم لتكنولوجيا المعلومات و سرعة الأداء للعمليات و الأداء المصرفي جعل سمعت البنوك ترنقي و في تسابق غير منتهي من أجل وصول الى الأداء الأمثل في السرعة و الخدمات المقدمة و التكنولوجيا المتطورة و دقيقة في الأداء .

وصل العالم الى مستوى حيث يراعي الوصول الى أبعد نقطة ممكنة و أصبحت البنوك تتنافس حول مراتب الأولى في الدقة و سرعة و حتى رضا المتعاملين ، حيث يشهد العصر الحالي قفزات هائلة في نظم الاتصالات العالمية ، مع استمرار الانخفاض في تكاليفه حيث أن أداء البنوك يختلف باختلاف مكانها الجغرافي حيث أن البنوك الجزائرية لا زالت تسعى جاهد الى الرفع من مستواها و الكفاءات العاملة الى أقصى ما يمكن لا تزال مهمة طويلة أمام البنوك الجزائرية ربما يرجع سبب لعدم سماح بالبنوك الأجنبية بالاندماج مع بنوك وطنية أو سيطرة التي تضعها الدولة على القطاع المصرفي . حيث و بحسب المعلومات التي تم جمعها في هذا البحث أكدنا على وضع تعريف لتكنولوجيا المعلومات و أهمية التي تتركز عليها الصيرفة الالكترونية .

نتائج الدراسة:

- تطوير المستمر لتكنولوجيا المعلومات جعل منها أداة قابلة لموازين القوة في العالم .
- كفاءة و الفعالية التي توصلت إليها البنوك و سرعة في تحقيق العمليات المصرفية .
- قدرة على الرفع من مؤهلات العمال واجب للمقدرة على التعامل مع متطلباتنا في مستقبل .
- تسريع من عمليات الدفع و الانتقال الى طرق دفع حديثة .
- تكنولوجيا المعلومات مكنة من قلق جو من المنافسة بين البنوك من حيث أيهما يقدم أداء أفضل .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

-قائمة الكتب :

- محمد صيرفي،ادارة تكنولوجياية معلومات ،دار فكر الجامعي ،30ش سوتير ازاريطة-اسكندرية،طبعة 1 2009.
- زرزار عياشي و غيادة كريمة، استخدامات تكنولوجياية المعلومات و اتصال "في مؤسسة اقتصادية و دورها في دعم ميزة تنافسية"، دار صفاء لنشر و توزيع -عمان.طبعة أولى 1437هـ/2016م.
- ماهر عودة شمالية، محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، تكنولوجيا إعلام و اتصال، دار إعصار علمي لنشر و توزيع عمان، طبعة عربية أولى.2015-1436.
- حسن عماد مكاوي، تكنولوجياية الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، دار مصرية اللبانية، طبعة أولى 1413/1993.طبعة الثانية 1418/1997.
- محمد شكري قسط،ادارة الحديثة للبنوك التجارية، دار تعليم الجامعي 2017.
- طارق طه ،ادارة البنوك في بيئة العولمة و انترنت،دار جامعة جديدة 2007.
- لطرش، تقنيات البنوك،ديوان مطبوعات الجامعية ساحة المركزية بن عكنون -جزائر،2007طبعة 6.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع-عمان،2015 طبعة الأولى 2016-1437.
- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجياية و معلومات، دار مناهج لنشر و توزيع، عمان-الأردن.
- ماهر عود الشميلية ، محمود غزة اللحام ، مصطفى يوسف الكافي،تكنولوجياية الإعلام و الاتصال،دار الإعصار العلمي للنشر و توزيع طبعة الأولى ، 2015-1436 .

مذكرات :

-سحنون خالد،تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة : مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية 2015-2016،جامعة تلمسان.

-ميهوب سماح،أثر تكنولوجيا المعلومات و لاتصال على الأداء المالي و تجاري للبنوك الفرنسية ،2013-2014،جامعة قسنطينة.

-بوعلي فريدة، فوضيل حكيمة ،دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين الاتصال الداخلي بالمؤسسة دراسة حالة اتصالات الجزائر البويرة.2013/2014.
مجلة:

- طلحي فاطمة الزهراء، أثر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية بالبنوك الجزائرية- دراسة ميدانية بالبنوك العمومية بمدينة قالمة،مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد الخامس،العدد2 ، أوت 2019 .

-سناء، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحول نحو اقتصاد المعرفة ل بوشوك ،مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3،المجلد 9،العدد1،سنة 2020.

- عرابية رابح ،دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد2012،8

- بوخاري فاطنة، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية_دراسة حالة الجزائر(2002-2017)، مجلة العلوم الإدارية و المالية،المجلد04،العدد02-2020.

- سليمان ناصر آدم حديدي،تأهيدا لنظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،عدد02،جوان2015.

- مجدوب لحوصي، استقلالية المركزي بين قانون 10-90،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر 108-29 قانون النقد و القرض.

مراجع الانترنت :

almrsal.com-

www.mptic.dz-

.DSPACE TELMCEN-

.ASJP-

www.abhatoo.net.ma-